المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت(2011-2016) -

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطلبة:

✓ **عطوط فاطيمة**

✓ **لعجال نجمة**

إشراف الأستاذ:

روشو عبد القادر

لجنة المناقشة:

الأستاذ: براضية حكيم	**رئيسا**
الأستاذ: روشو عبد القادر	**مقررا**
الأستاذ: بن شيخ عبد الرحمن	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2017/2016

كلمة الشكر:

أول شكر هو لله رب العالمين الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

ونسأله لمزيد من فضله العظيم.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

"روشو عبد القادر" الذي لم يبخل علينا بنصائحه

السديدة و تعامله ذو الميزة الراقية وإسهامه المفيد.

كما نشكر كل من أعاننا على إنجاز هذا العمل سواء من

قريب أو من بعيد خاصة أساتذة المركز الجامعي بتيسمسيلت على

مساعدتهم وإرشاداتهم القيمة وعلى رأسهم الأستاذ المحترم" براضية

حكيم " الذي ساعدنا في انجاز هذا العمل

كما نشكر عائلتينا الصغيرة التي تستحق حقا الشكر على

تشجيعاتها لنا طوال فترة الدراسة. .....

وشكرا

إهـــداء

إلى من قال فيهما الرحمن عزّ وجل ﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة

وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً ﴾

إلى أعز ما أملك في الدنيا... إلى القلب الرحيم النبع الجميل..

إلى منبع الحب و العطاء.. إلى من تحملت معي أيام التعب والشقاء

... أمي الغالية حفظها الله

إلى الذي أنار لي طريق دربي...

إلى الذي كان ومازال يشجعني على بلوغ مرادي...

...أبي الغالي"عثمان رعاه الله وحفظه

إلى من ساعدوني كثيرا وأنساني وجودهم إلى جانبي كل المتاعب إخوتي محمد،لمواري،قويدر

إلى أخواتي زهرة،وئام وزوجة أخي

إلى أختي وغاليتي وقرة عيني" يمينة" وأولادها

إلى البرعم الصغير "أسامة".

إلى محبوبتي و توءم روحي أمينة

إلى كل عائلة عطوط الكريمة خاصة بنات أخوالي وأعمامي وبأخص رقية التي أتمنى لها التوفيق في الماستر

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى

إلى من تحملتا عصبيتي وكانتا خير رفيق لي وشركتاني كل المصاعب نجمة ...

إلى اللواتي زادت رفقتهم من حلاوة الأيام...إلى كل الصديقات: نصيرة، شريفة، سامية،وحشية،أمونة،

أمينة ،خاوية،فتيحة،أسمهان ،أسماء.

حتى تعلم شيئ به حيا أبداً فالناس موتى وأهل العلم أحياء

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في انجاز هذا العمل المتواضع.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد ﷺ.

الى قرة العين...الى من جعلت الجنة تحت قدميها...الى التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حنانها سقتني...الى من وهبتني الحياة...ومنحتني الحب وربتني بلطف...الى تلك المرأة العظيمة أمي العزيزة.

الى أعظم الرجال صبرا ورمزا للحب والعطاء...الى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي الى ذلك الرجل الكريم أبي العزيز.

الى من جمعتني بهم ظلمة الرحم...الى من يعيش في ظل وجودهم أملي...الى من تقاسموا معي حلو الحياة و مرها...الى إخوتي: توفيق، فيصل، أسامة،مصطفى، والى أختي رمز العفة والبراءة التي ليست لي سواها ملاك أطال الله في عمرها والى الأخوات التي لم تلدهن أمي سميرة وأخواتها وحبيبة ومحبوبة وكافة عائلة لعجال ورحال،

الى من جمعتني بهم أيام الدراسة...ومع الأيام أصبحوا أغلى ما أملك...الى من تعلمت معهم معنى الحياة وعشت بينهم واقتحمت مغامرة طريق النجاح...الى من لا تحلو لي الدراسة من دونهم صديقاتي أسماء وفاطمية، أمينة الى جدتي محبوبة وحليمة أطال الله في عمرهما.

الى كل من بلغوا الرسالة بكل حب وأمانة من الطور الابتدائي حتى مرحلة المستوى التعليم العالي.

الى كل من التقيت بهم، وسرت معهم على درب العلم والتعلم، الى الأصدقاء رمز الوفاء والعطاء وكل طلبة الماستر علوم مالية دفعة 2017/2016.

الى كل من حمل القلم وجاء بأخص الكلم أهدي هذا العمل المتواضع الى كل ذكرته في مذكرتي ونسيته ذاكرتي.

نجمة

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم	الشكل	الصفحة
1-1	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	31
1-2	السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات	62
1-3	المخطط العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	74
2-3	الهيكل التنظيمي لعام2003 (banque Assise)	80
3-3	الهيكل التنظيمي لعام 2009 (OCA).	81
4-3	منحنى بياني لتطور الحجم الكلي للودائع لبنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016).	88
5-3	منحنى بياني لتطور حجم القروض (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) لبنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016).	90
6-3	منحنى بياني لتطور الحجم الكلي للقروض الممنوحة من بنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016).	92
7-3	منحنى بياني لتغير نسبة الاحتياطي الإجباري(2011-2016).	95

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	تطور الحجم الكلي الودائع لبنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016)	87
2-3	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل بنك بدر وكالة تيسمسيلت (2011-2016)	89
3-3	تطور الحجم الكلي للقروض الممنوحة من قبل بنك بدر وكالة تيسمسيلت (2011-2016)	91
4-3	نسب سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت(2014-2016)	93
5-3	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري (2011-2016)	94
6-3	خصم نسبة الاحتياطي الإجباري من الحجم الكلي للودائع	96
7-3	حجم الودائع المستغلة من قبل بنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016)	96
8-3	تطور معدل إعادة الخصم(2011-2016)	97
9-3	أثر معدل إعادة الخصم على حجم للقروض الممنوحة من قبل بنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016)	98

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الرقم	الرمز	المدلول
01	**FMI**	Fonds Monétaire International (صندوق النقد الدولي)
02	**BADR**	La banque d'agriculture et développement rural (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)
03	**BNA**	Banque National d'Algérie (البنك الوطني الجزائري)
04	**SWIFT**	Society for Worldwide Interbank Financial Télécommunications. (جمعية الاتصالات المالية مابين المصارف العالمية التي تتبع نظام الرموز الدولية للتعرف على العملات الأجنبية وتسمى رموز سويفت).
05	**SYBU**	نظام يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية.
06	**CIB**	La carte Inter Bancaire (بطاقة مصرفية مشتركة)
07	**RIB**	وثيقة إثبات وهي دليل يمكن من إجراء عملية السحب والدفع أو الاطلاع على الرصيد.
08	**CBRI**	La Carte bancaire de retrait (بطاقة سحب البنك)
09	**TWFIR**	بطاقة التوفير
10	**GOLD**	البطاقة الذهبية
11	**DAB**	distributeur Automatique Bancaire (الموزع الآلي الخاص بالبنك)
12	**OCA**	L'organisation Commerciale du nom des Agences. (التنظيم التجاري للوكالات)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق
01	نموذج شيك بنكي لبنك بدر
02	طلب فتح حساب للأطفال
04-03	برنامج (SYBU)
05	نموذج عن بطاقة (CIB)
06	نموذج عن بطاقة(CBRI)
07	نموذج عن بطاقة (TAWFIR)
08	نموذج عن بطاقة (GOLD)

الملخص

الملخص:

اعتبرت السياسة النقدية من بين الآليات التي تهدف إلى ضبط نمو العرض النقدي ومعالجة الاختلالات بمختلف أدواتها المطبقة، لذا فهي تعتبر عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية نظرا لأن تأثيرها يتعدى إلى بقية السياسات الأخرى بتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية عن طريق تكييف عرض النقود للطلب عليها باعتبار أن البنوك المركزية والبنوك التجارية بمثابة صمام أمان للاقتصاد.

فالسياسة النقدية من بين السياسات التي يلجأ إليها بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية باعتبار أن السيولة من أهم الركائز التي تعتمد عليها البنوك التجارية والتي ينبغي التحكم والتأثير فيها باستعمال مختلف آلياتها وأدواتها ومن أهمها الاحتياطي الإجباري.

وان أهمية هذا البحث تبرز من خلال الدور الكبير والفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في تأثيرها على سيولة البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البنوك التجارية، السيولة المصرفية.

Résumé

Considéré comme la politique monétaire entre les mécanismes visant à ajuster la croissance de la masse monétaire et les déséquilibre d'adresses dans divers outils appliqué, donc ils sont considérés comme un élément important de la politique économique des éléments du collège parce que son impact va au-delà du reste des autres politique fournir les liquidités nécessaires aux banques commerciales en ajustant la masse monétaire pour les exiger que les banques centrales et les banques commerciales comme une soupape de sécurité pour l'économie.

La politique monétaire des politiques pratiquées par la banque d'Algérie pour influencer la liquidité des banques commerciales, comme la liquidité des piliers les plus importants sur les quels les banques commerciales, ce qui devrait influencer et contrôler l'utilisation de divers mécanismes et outils est la plus importante réserve légale.

L'importance de cette recherche se distingue par le rôle très efficace et que la politique monétaire joue dans son impact sur la liquidité des banques commerciale.

Mots clés : politique monétaire, les banques commerciales, la liquidité bancaire.

فهرس المحتويات

فـهرس المحتويات

البيـــــان	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	VII
قائمة الأشكال	XI
قائمة الجداول	XIII
قائمة الملاحق	XV
قائمة الاختصارات	XVII
الملخص	XIX
المقدمة العامة	**أ – د**
الفصل الأول: السياسة النقدية وعناصرها	37-01
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهميتها	03
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهميتها.	03
المطلب الثاني: شروط وفعالية السياسة النقدية.	06
المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية ووظائفها.	09
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية مزاياها وصعوباتها	13
المطلب الأول: الأدوات المباشرة(أدوات الرقابة النوعية).	13
المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة(أدوات الرقابة الكمية).	15
المطلب الثالث: الأدوات الأخرى.	18

المطلب الرابع: مزايا وصعوبات السياسة النقدية.	20
المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش	22
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية .	22
المطلب الثاني : قنوات إبلاغ السياسة النقدية.	32
المطلب الثالث: السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش.	34
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: عموميات حول السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية	**66-38**
تمهيد الفصل	39
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	40
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.	40
المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية.	44
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.	47
المبحث الثاني: مدخل الى السيولة	49
المطلب الأول: مفهوم السيولة وأهميتها.	49
المطلب الثاني: مكونات السيولة.	51
المطلب الثالث: أنواع السيولة ودوافع الطلب عليها.	53
المطلب الرابع: السيولة وسياسة الإقراض في البنوك التجارية (نظريات إدارة السيولة).	55
المبحث الثالث: تقييم كفاءة سيولة البنوك التجارية	57
المطلب الأول: نسب السيولة ومؤشراتها وقواعد احتسابها.	57
المطلب الثاني: متطلبات السيولة والعوامل المؤثرة فيها.	60
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية المؤثرة على سيولة البنوك التجارية.	64
خلاصة الفصل	66

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت (2011-2016)	67-100
تمهيد الفصل	68
المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية	69
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية .	69
المطلب الثاني: وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية والهيكل التنظيمي له.	73
المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	75
المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت	79
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت والهيكل التنظيمي له.	79
المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.	82
المبحث الثالث:أدوات السياسة النقدية المؤثرة على سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.	85
المطلب الأول:أدوات السياسة النقدية في الجزائر المؤثرة على السيولة المصرفية.	85
المطلب الثاني: تطور الوضعية النقدية(تطور حجم القروض والودائع) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.	87
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية التي لها دور في التأثير على سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.	94
خلاصة الفصل	100
الخاتمة العامة	101-105
المصادر والمراجع	106-113
الملاحق	114

المقدمة العامة

إن السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدول، والبنك المركزي هو المسئول عن هذه السياسة لتنظيم سوق النقد والائتمان لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة والمتمثلة بالاستخدام الكامل واستقرار الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي، والمحافظة على وضع ميزان المدفوعات.

فقد أخذت هذه السياسة في الآونة الأخيرة مكانة هامة، وأصبح لها دور حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية لما لديها من الوسائل التي تمكنها من رقابة الائتمان الذي يعتبر من أهم مصادر الودائع في البنوك التجارية.

إذ تحتل البنوك التجارية مركزا حيويا ودورا رياديا في النظم الاقتصادية والمالية لما لها من تأثير ايجابي في مسارات التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات الكافية من مصادر الادخار المتاحة والتوزيع الكفء لهذه المدخرات عن طريق دور الوساطة الذي تلعبه بين المودعين والمقرضين ، فضلا عما تستطيع خلقه من ائتمان يأخذ مداه من السيولة التي تعد أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن المنشآت الأعمال الأخرى.

وعليه تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة في البنوك وبالأخص البنوك التجارية لدورها الاستراتيجي والحساس في إظهار مدى صحة واستمرارية البنوك ، فقد أولت لها الأهمية الكبرى وحضت باهتمام الكثير من الاقتصاديين لما لها من دور هام في عملية الائتمان.

ففي حالة نقصانها فإنها تولد خوفا لدى المودعين، فبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة إلى سحب ودائعهم مما يستوجب تدخل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، لزيادة الأرصدة النقدية من خلال الزيادة أو التأثير في حجم الائتمان وذلك عن طريق أو باستخدام أدوات السياسة النقدية.

أما في حال وجود فائض في حجم السيولة يسعى البنك المركزي عبر مجموعة من الأدوات إلى السيطرة على الأموال الحرة لدى البنوك التجارية، وذلك من خلال سياسة الاحتياطي الإجباري وتقنيات أخرى مستحدثة تهدف إلى سحب السيولة من البنوك التجارية.

ويرتكز الهدف المباشر للسياسات النقدية على السيولة المصرفية، بحكم أثرها في خلق الائتمان المصرفي أو تقليصه، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في عرض النقد، حيث أن نمو السيولة ذو ارتباط قوي بالتغير في الدخل والإنتاج والأسعار والعمالة لذا يهتم البنك المركزي بشكل مستمر بكمية السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية، والذي بإمكانه التأثير فيها من خلال عملياتها في بيع الأوراق المالية وشرائها، بالإضافة إلى الاحتياطي النقدي

الإلزامي، وهذه الممارسات يكون لها تأثير على أسعار الفائدة حيث يؤدي ارتفاع الاحتياطات إلى تخفيض سعر الفائدة والعكس صحيح.

انطلاقا من تزايد الاهتمام بموضوع السياسة النقدية ودورها الذي يعتبر واحد من الموضوعات الهامة وأكثرها إثارة للنقاش حول تأثير على سيولة البنوك التجارية.

أما في الجزائر فان أهم ما يميز الإطار المؤسسي لممارسة السياسة النقدية هو صدور قانون القرض والنقد مع بداية 1990 حيث تم بموجبه تأسيس مجلس القرض والنقد وضبط العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية، أما من جانب النظام البنكي فقد تغير الوضع بشكل جوهري فبعدما كان النظام البنكي يعاني من ذائقة في السيولة أصبح مع بداية 2001 يتميز بوجود فائض هيكلي في السيولة وكان لهذا التطور انعكاسات واضحة على أهداف وأدوات السياسة النقدية ونشاطات البنوك وعليه فقد اتجه البنك المركزي في السنوات الأخيرة إلى الاعتماد على الأدوات النقدية غير مباشرة المتمثلة أساسا في معدل الاحتياطي الإجباري وآليات استرجاع السيولة للتأثير في سيولة البنوك التجارية.

الإشكالية:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية في الجزائر؟

أسئلة فرعية:

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات الموضوع وحتى يتسنى لنا السيطرة على جوانبه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي العناصر المختلفة للسياسة النقدية أهدافها وأدواتها، ؟
- ما أهمية السيولة في البنوك التجارية وما هي أهم ومؤشراتها؟
- كيف تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على سيولة البنوك التجارية ؟
- ما العلاقة بين حجم الودائع وحجم القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت خلال الفترة2011-2016.

فرضيات البحث:

لمناقشة الإشكالية والإجابة على التساؤلات المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالي:

- تستخدم السياسة النقدية التقنيات الكمية لتوجيه الائتمان مما يؤثر على سيولة البنوك التجارية.
- تكمن أهمية السيولة من خلال قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب، وقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة للسيولة في البنوك التجارية.
- يمكن أن تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على سيولة البنوك التجارية عن طريق تغيير سعر الفائدة.
- لحجم الودائع النقدية تأثير على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع بحد ذاته، وموضوع السياسة النقدية ومساهمتها كوسيلة وأداة اقتصادية يستعملها البنك المركزي لتأثير في سيولة البنوك التجارية.

كما تكمن أهميته في كون البحث يمس جانبا حساسا في الاقتصاد وهو السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي الراسم والمنفذ للسياسة النقدية من خلال احتواء فائض السيولة والحد من الآثار السلبية لها.

أهداف البحث:

تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على النشاط الاقتصادي إذ ما تمت إدارتها بنجاح ولتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطة النقدية على دراية كافية وتقدير دقيق وفعال لتأثير هذه السياسة على المتغيرات اقتصادية الكلية .

ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية من خلال الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تسليط الضوء على السياسة النقدية وأدواتها ومدى ملاءمة الأدوات لتحقيق الأهداف.
- معرفة الدور الذي تلعبه السيولة في البنوك التجارية.
- إبراز كيف تؤثر السياسة النقدية في سيولة البنوك التجارية في الجزائر والأدوات المستخدمة في ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار الموضوع هذا البحث إلى ما يلي:

- يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.
- تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية والسيولة المصرفية باعتبار الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا ، كل هذا حفزنا إلى اقتحام أصوار هذا الموضوع .
- أهمية السياسة النقدية والدور الذي تلعبه في التحكم في سيولة البنوك التجارية.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم الاعتماد مناهج علمية لما تقتضيه طبيعة الدراسة، حيث تتم الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالسياسة النقدية والسيولة في البنوك التجارية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات بالإضافة إلى أسلوب دراسة حالة.

الدراسات السابقة:

لم يتم التطرق في الدراسات السابقة إلى كل محتوى عنوان مذكرتنا حيث نجد في بعض الدراسات تم التطرق إلى العنصر المستقل والمتمثل في السياسة النقدية ودراسات أخرى تتحدث عن الجانب التابع والمقصود هنا السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية، غير أنه تم الاعتماد وبشكل دراسات سابقة تقترب في موضوعها من دراستنا وهي:

الدراسة الأولى:رجراج وهيبة بعنوان: "إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها" مقالة في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد05 سنة 2014.

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول:

كيفية إدارة السيولة في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها والتأثير عليها؟

وخلصت الدراسة إلى أن إدارة السيولة المصرفية والتحكم فيها من أهداف السياسة النقدية، وبعدما أصبح هناك فائض في السيولة لدى البنوك الجزائرية ابتداء من سنة 2000 مما استدعى استحداث آليات جديدة لامتصاص هذا الفائض بالإضافة إلى أداة الاحتياطي الإجباري، والتدخل في سوق النقدية، تمثلت في أداة

استرجاع السيولة، وتسهيلة الودائع ويرجع ذلك لمرونة الأداتين وسرعة استجابتهما للتغيرات وامتصاص أكبر قدر من السيولة الفائضة.

الدراسـة الثانيـة: بـن لـدغم فتحـي بعنـوان:ميكانيزمـات انتقـال السياسـة النقديـة في الاقتصـاد الجزائـري– أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود، بنوك ومالية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011-2012.

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول:

مـا هـي الميكانيزمـات الفعالـة الـتي مـن خلالهـا ينتقـل أثـر السياسـة النقديـة إلى المتغيرات الحقيقيـة للنشـاط الاقتصادي في الجزائر؟

و توصلت هـذه الدراسـة إلى أن السياسـة النقديـة موجهـة وفق أسـلوب تأطير لقـروض كحـل أجـدر للتـأثير على الاقتصاد الوطني، بعد غياب أي إمكانية في التأثير على سيولة البنوك بسبب انفصال الإصدار النقدي عن النشاط الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: حورية حمني بعنوان:"آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية–حالة الجزائر–" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة 2005-2006.

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول:

ما هي مختلف الآليات التي يتبعها البنك المركزي لفرض رقابته على البنوك التجارية؟

توصلت الدراسة إلى أن رقابة البنـك المركزي علـى أعمـال البنـوك تتمثل عمومـا في تدخله للتـأثير علـى حجـم الكتلة النقدية ومسار الائتمان في الاقتصاد وكذا السيطرة على السيولة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية التي أثبت الواقع نجاحها (الأدوات المباشرة) .

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقوم الدراسة على مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وكذا السيولة وأهميتها في البنوك التجارية ونسبها ودوافع الطلب عليها.

الحدود الزمنية: تم إعداد هذه الدراسة عن طريق مجموعة من الإحصائيات تبدأ من 2011 إلى غاية2016 .

الحدود المكانية: نظرا لكون الدراسة التطبيقية تمت في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيسمسيلت، فمكان الدراسة ولاية تيسمسيلت (الجزائر).

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات من أهمها الدراسات السابقة، نعم هناك بعض البحوث التي كتبت عن الموضوع لكن لا يزال في دائرة الوصف والنقل وهو بحاجة إلى المزيد من الدراسات التي تدرس الموضوع من كل جوانبه النظرية والتطبيقية.

وكذلك صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة بالنسبة للفصل التطبيقي الخاصة بعمل البنك الذي تمت فيه الدراسة.

تقسيمات البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها ثلاثة فصول، ثم خاتمة تتضمن نتائج الدراسات والتوصيات، خصص الفصل الأول والثاني للجزء النظري في حين خصص الفصل الثالث لدراسة حالة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: سيتناول السياسة النقدية وعناصرها حيث خصص لدراسة كل ما يتعلق بالسياسة النقدية من خلال ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول تناول ماهية السياسة النقدية حيث تطرق فيها إلى مفهوم السياسة النقدية وأهميتها وشروط فعاليتها والى أنواعها ووظائفها، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة أدوات السياسة النقدية مزاياها وصعوباتها، أما المبحث الثالث فتعرض إلى أهداف السياسة النقدية وكيفية علاجها للتضخم والانكماش.

أما **الفصل الثاني:** عموميات حول السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، إذ تعرض المبحث الأول إلى ماهية البنوك التجارية كما تناول مفهوم البنوك التجارية وأنواعها وموارد واستخدامات البنوك التجارية ووظائفها، أما المبحث الثاني فتناول مدخل إلى السيولة المصرفية و تطرق إلى تحديد مفهوم السيولة وأهميتها ومكوناتها وأنواعها، وتلاه المبحث الثالث تقييم كفاءة السيولة وأدوات السياسة النقدية المؤثرة فيها.

بينما **الفصل الثالث:** عبارة عن دراسة حالة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، تم تقسمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) سنتطرق خلاله إلى نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وسنتناول في المبحث الثاني تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت حيث سنستعرض تعريف وأهداف

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت كما سيتم خلاله الحديث عن الهيكل التنظيمي للوكالة والمبادئ التي يرتكز عليها.أما المبحث الأخير سنتعرف على أدوات السياسة النقدية المؤثرة على سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت وكيفية تأثيرها على حجم ودائع وقروض البنك.

وخلصت هذه الدراسة بخاتمة عامة تتضمن النتائج واقتراحات.

الفصل الأول:

السياسة النقدية وعناصرها

تمهيد

السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة الدول، والبنك المركزي هو المسئول عن هذه السياسة، لتنظيم سوق النقد والائتمان لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، المتمثلة بالاستخدام الكامل واستقرار الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، والمحافظة على وضع ميزان المدفوعات.

و يتركز الهدف المباشر للسياسات النقدية على سيولة الجهاز المصرفي، بحكم أثرها في خلق الائتمان أو تقليصه، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في عرض النقد، وحيث أن نمو السيولة ذو ارتباط قوي بالتغير في الدخل، والإنتاج والأسعار، والعمالة لذا يهتم البنك المركزي بشكل مستمر بكمية السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية، والذي بإمكانه التأثير من خلال عملياته في بيع الأوراق المالية وشرائها، بالإضافة إلى الاحتياطي النقدي الإلزامي، وهذه الممارسات يكون لها تأثير على أسعار الفائدة، حيث يؤدي ارتفاع الاحتياطات إلى تخفيض سعر الفائدة، والعكس صحيح.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى السياسة النقدية حيث سنبرز:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية ومزاياها وصعوباتها.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية، تتمثل هذه السياسة في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهميتها.

تهدف السياسة النقدية إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، والقيمة الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة.

أولا: مفهوم السياسة النقدية: للسياسة النقدية مجموعة من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: تعتبر السياسة النقدية من بين أحد السياسات الاقتصادية إلى جانب السياسة المالية، وهي تلعب دور مهم في توجيه الاقتصاد نحو التوازن أو الاستقرار الاقتصادي، ويمكن القول أن السياسة النقدية هي الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية(البنك المركزي) لمراقبة وخلق النقود، واستعمالاتها في خدمة السياسات الاقتصادية الكلية.[1]

التعريف الثاني: يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما.
و بعبارة أخرى يمكن القول: إن السياسة النقدية هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة.[2]

[1] إياد عبد الفتاح النسور،" **أساسيات الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص143.
[2] رحيم حسين، "**النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص179.

التعريف الثالث: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من قواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة من خلال فترة زمنية معينة.[1]

التعريف الرابع: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية في الدولة (غالبا البنك المركزي) للتأثير على النشاط الاقتصاد عن طريق التأثير على عرض النقد الكلي في الاقتصاد.[2]

ومما سبق يمكن القول أن : السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

إذا فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.

ثانيا: أهمية السياسة النقدية.

للسياسة النقدية أهمية سنحاول التطرق إليها:

لقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وكمية السلع و الخدمات المتاحة في السوق، وأن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك، ولهذا فقد اهتمت نظرية كمية النقود بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود، هذه العوامل تتمثل أصلا في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي ستؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين، إذ أن المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدي مع الطلب على النقود وعلى هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2003، 90.

[2] حسام علي داوود،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الرابعة 2016، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص350.

المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي، وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفاعلية ظهرت إلى حيز الوجود النظرية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ومن خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط و المضاربة، كما أن توازن السوقين (النقدي والسلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصاد، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي.

أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والكينزية ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، ولكن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا السياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.[1]

[1] ناظم محمّد نوري الشمري، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص428-429.

المطلب الثاني: شروط وفعالية السياسة النقدية.

إن المقصود بفاعلية السياسة هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية والمتمثلة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي مناسبة للقطاعات الإنتاجية وتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في قيمة العملة الوطنية وكذلك مساهمة السياسة النقدية في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها البلدان النامية.

أولا: شروط تحديد السياسة النقدية:

يقتضي تحديد السياسة النقدية التحديد الدقيق للأشخاص المسئولون على وضع السياسة النقدية(أولا) وصياغة السياسة النقدية(ثانيا).

1. **الأشخاص المسئولة عن تحديد السياسة النقدية:** إن تحقيق سياسة نقدية فعالة وفعلية، تكريس نص قانون أكيد بشكل صريح، الأشخاص المسئولة على تحديد السياسة النقدية بشكل يرفع الغموض عن أهدافها ووسائلها، وهذا ما أكده صندوق النقد الدولي(FMI) من خلال تقنيين للسلوك الحسن للمؤسسات النقدية والمالية من أجل شفافية السياسة النقدية، حيث أكد المختصون فيه على ضرورة تحديد الأهداف التي يجب أن يتمسك بها المسئولون عن السياسة النقدية سواء عند وضعها وعند تنفيذها،وهذا بنص قانوني يضفي المشروعية والحماية القانونية لصاحب الاختصاص في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.
2. **صياغة السياسة النقدية:** يقصد بصياغة السياسة النقدية مدى حرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود تدخل الحكومة في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حال حصول نزاع حول هذه السياسة بين الحكومة والبنك المركزي.

وان التشريعات تختلف من دولة إلى أخرى، فالدول التي يكون فيها القانون صريحا وواضحا بشكل حاسم، فان البنك المركزي هو صاحب الاختصاص في تقرير السياسة النقدية، أما الدول التي لا يحدد القانون فيها مسئولية البنك المركزي بتقرير هذه السياسة ويكلف بمهام عديدة، أي أنه لا يملك مهمة محددة ومستقلة.[1]

[1] آيت وازو زاينة،" **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 25-09-2012، ص190.

ثانيا: فعالية السياسة النقدية:

تعني فعالية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية.[1]

ودون التدخل في الجدل الفكري الخاص بمدى مطالبة السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي، فإننا يمكن أن نقفز مباشرة إلى محاولة التعرف على فعالية السياسة النقدية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات النامية في إطار الأبحاث والتجارب التي تمت في هذا النطاق.

1. فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة: تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية(وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة.

وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية (والمؤسسات المالية) مع البنك المركزي، إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل الائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في هذا السوق.[2]

وإذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود المتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود.

[1] ناظم محمد نوري الشمري،" **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**"، مرجع سبق ذكره ، ص435.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي**"، مرجع سبق ذكره، ص115.

ومعنى ذلك، أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية، أي الأدوات الخاصة لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.

2. **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية:** يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموما أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعلاقته الاقتصادية الخارجية، وما يعانيه في كثير من الأحيان من التأثر بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي.

ولذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية، مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد في بعض الحالات لا يذكر، وأن الاعتماد كله ينصب على نسبتي الاحتياطي والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة(النوعية والمباشرة) من ناحية أخرى.

وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي وتحد من دور الجهاز المصرفي في القيام بالدور المطلوب، وبالتالي فان ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وأهم هذه الأسباب[1]:

أ- نقص أو ضيق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها وبالتالي قلة التعامل في الأوراق التجارية والأوراق المالية، وقلة ما تصدره الحكومات والشركات المساهمة من أوراق مالية، ناهيك عن عدم انتشار قيام الشركات المساهمة وضعف الوعي المالي والمصرفي، وقلة المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات وتوظفها في الأسهم والسندات، وعدم توافر الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية وتهيئ لها درجة عالية من السيولة، وانتعاش السوق.

ب- وتنتمي كثير من الدول النامية إلى المناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي، دول أجنبية كمناطق الإسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي**،نفس المرجع، ص116.

ت- ضآلة مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة مخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فان أي محاولة لزيادة الاستثمار تستلزم تخفيض سعر الفائدة انخفاض كبيرا وهو ما تحاول دونه عدة اعتبارات هيكلية.

وبالرغم من تلك الملاحظات والأسباب المفسرة لاحتمالات ضعف فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية[1] .

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية ووظائفها.

للسياسة النقدية نوعان رئيسيان تستخدمها السلطة النقدية وذلك حسب الوضع الاقتصادي للبلاد ففي حالة الركود والانكماش تتبع سياسة نقدية توسعية أما في حالة النمو والتوسع فتتجه إلى سياسة انكماشية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بمجموعة من الوظائف وهذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال هذا المطلب.

أولا: أنواع السياسة النقدية.

هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى، وفي ظروف معينة وهذه السياسة هي:

- السياسة الانكماشية.
- السياسة التضخمية أو التوسعية.

1. السياسة الانكماشية: في هذه الحالة يتم تخفيض العرض الاسمي من النقود، الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وبالتالي ينخفض الطلب على الاستثمار، وكذلك كلا من الطلب الكلي والدخل.

عموما تستخدم هذه السياسة في حالات النمو والازدهار الاقتصادي، للمحافظة على الاستقرار النسبي في الأسعار[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **"اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"**، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية ،2014، ص289.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **"المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"**، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص161.

وغالبا ما تتبعها الدول، إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من السياسة هو تخفيض حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية[1]:

أ- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي: وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

ب- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة: وبالتالي يضخ المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

ت- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي: إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي سوف تقل السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

2. **السياسة التوسعية:** عموما تستخدم هذه السياسة في حالات الركود الاقتصادي لتشجيع الانتعاش والازدهار الاقتصاديين ومن أدوات هذه السياسة ما يأتي[2]:

تخفيض سعر الخصم و/أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و/أو الدخول كمشتري في سوق الأوراق المالية، وأحد أو كل هذه الوسائل تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، ومن ثم يزداد عرض النقود بالمجتمع، مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يزداد الاستثمار، ويترتب عن ذلك زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف.[3]

[1] أنس البكري، وليد صافي،" **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى 2009، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص-ص180-181.

[2] إياد عبد الفتاح النسور،" **أساسيات الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص148.

[3] علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت غزلان، عبير شعبان عبدة، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، ص297.

ثانيا: وظائف السياسة النقدية. وتنقسم وظائف السياسة النقدية إلى:

1. الوظائف الأساسية: وتتمثل فيما يلي[1]:

أ- تأثير على المستوى العام للأسعار: أول وأبرز الوظائف الدينامكية للنقود هو تأثيرها على المستوى العام الأسعار، وذلك من خلال التقلبات في قيمتها، والتأثير على المستوى العام للأسعار يأتي من جانب الزيادة أو النقصان في كمية النقود المتداولة بالاقتصاد، ومن جانب التقلبات في قيمة وحدة النقود وهذه لها تأثيرها بعيد المدى على توزيع الثروة والدخل الحقيقي، وعلى حالة النشاط الاقتصادي.

أما عن تأثير كمية النقود المتداولة على المستوى العام للأسعار، ففي حالة زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مع بقاء كمية السلع والخدمات المعروضة للبيع ثابتة فان قيمة وحدة النقود سوف تنخفض من خلال ارتفاع الأسعار بشكل عام، وفي حال ثبات كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مع زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة للبيع فان قيمة وحدة النقود سوف ترتفع ويظهر هذا من خلال الانخفاض في المستوى العام للأسعار.

ب- التأثير في معدل النمو الاقتصادي واتجاهه: وتؤثر النقود في معدل النمو الاقتصادي واتجاهه كونها نقود رمزية عرضها مرن جدا، إذ تستطيع الحكومة استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير في المستوى العام للأسعار، وللتوسع في الدين العام أو الانكماش، ولتحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

ت- تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية: لما كانت النقود الورقية اليوم هي نقود رمزية أو ائتمانية، فان كمية هذه النقود خاضعة للإدارة من جانب الأجهزة المسئولة عن الشؤون النقدية في الدولة، فقد توصل الاقتصاديون في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى أن الإدارة الحكيمة للنقود – من خلال نظام نقدي متطور- يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فان الإدارة النقدية ضيقة الأفق يمكن أن تؤدي إلى عرقلة التقدم الاقتصادي، كما إن الحكومات تعتمد على الوظيفة الدينامكية للنقود في التوسع في إنفاقها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، "**السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير بعنوان: "**الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل**"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-2011/2/24، ص- ص2-3.

وعسكرية وذلك من خلال التحكم في الدين العام، وتستخدم الحكومة سلطتها في إدارة الشؤون النقدية لكي تلعب دورا هاما في توزيع الثروة والدخل الحقيقي داخل المجتمع، وذلك عن طريق تغيير قيمة النقود أو تغيير كميتها، ولا شك أن ذلك له آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة تصل نتائجها لكل فرد من أفراد المجتمع.

ث– المحافظة على استقرار النقود وقوتها الشرائية : من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار أيضا.

ج– معالجة الأزمات الاقتصادية: مثل حالات الكساد والتضخم الاقتصادي[1] .

2. الوظائف الفرعية التي تقوم بها السياسة النقدية في الاقتصاد فهي تشمل ما يلي:

أ– التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل: قيمة العملة، والنمو الاقتصادي وذلك من خلال التحكم بكمية النقود في السوق المحلي.

ب– تحديد سعر الفائدة، فمن خلاله يمكن المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى تعطيل الاستهلاك والاستثمار، بينما يؤدي انخفاضه إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار.

ت– المحافظة على الاحتياطات الأجنبية، وهذا من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية، والاحتفاظ بكميات مقبولة من احتياطي الصرف تستخدم لمواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات.[2]

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، "**السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**"، نفس المرجع السابق، ص– ص3–4.

[2] إياد عبد الفتاح نسور، "**أساسيات الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص144–145.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية مزاياها و صعوباتها .

يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان وبالتالي في حجم النقود المصرفية ويستعمل عادة من أجل ذلك أدوات للتأثير على كمية الائتمان وسعره وهدفه من ذلك تنفيذ سياسة نقدية مرغوبة ويختلف مدى اعتماد البنك المركزي على هذه الأدوات نوعية كانت أو كمية أو حتى أدوات الرقابة المباشرة باختلاف النظام الذي يمارس فيه عمله.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة(أدوات الرقابة النوعية).

تهدف هذه الأدوات إلى الحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظرا الاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الأدوات المباشرة والأكثر استعمالا نذكر:

أولا: تأطير القروض(السقوف النوعية للائتمان أوالقروض): وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذه الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على التوزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية، ولابد من الملاحظة أن استعمال هذه الأداة يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية، وهذا أما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات.

بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض الموجهة لشراء السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند التي يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية للمقترضين.

كما يستخدم هذا الأسلوب لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك بحيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى ينسق والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.[1]

[1] عبد المجيد قدي،" **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص80-81.

ثانيا: تخصيص التمويل.

وللمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما الهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولية أو تشجيع أنشطة معينة.[1]

كذلك يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه وفي نفس الإطار يمكن للمصرف المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة.[2]

ثالثا: قيام البنك ببعض العمليات المصرفية.

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض ببعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

رابعا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.

يتم ذلك بدفع المستوردين إلى المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، الأمر الذي يضطرهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان ذلك، وهو ما يسهم في تقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى باقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.[3]

---

[1] عبد اللاوي مفيد،" **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**"، مطبعة مزوار، الوادي ، 2007، ص65.

[2] بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، الطبعة الثانية2000، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص129.

[3] محمد راتول، صلاح الدين كروش،" **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010** "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2016، ص90.

خامسا: النسبة الدنيا للسيولة.

وفقا لهذه يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتجنب إفراط البنوك التجارية في تقديم القروض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة عن طريق تجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبالتالي الحد من القدرة الاقراضية لها.[1]

المطلب الثاني: الأدوات غير مباشرة(أدوات الرقابة الكمية).

وتستهدف بصفة أساسية التأثير على حجم الائتمان المصرفي ككل دون الاهتمام بأوجه الاستخدام التي يوجه إليه هذا الائتمان، كما يلاحظ أن هذه الأدوات تحدث أثرها عن طريق التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومن ثم على قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع.

ويمكننا إجمال الأدوات الكمية على النحو التالي:

أولا: نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي: وتتمثل في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى المصارف التجارية والبنك المركزي إذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة والنقصان تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة وتغير هذه النسبة يغير بدوره من قدرة المصارف التجارية الكمية على منح الائتمان المصرفي.[2]

وكذلك يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي.

ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي بدون أن يحصل منها على أية فوائد، كوديعة تحت الطلب، وتأتي آلية عمل هذه الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من أو توسع قدرة البنوك على خلق النقود.

ففي حالة إتباع سياسة توسعية للإنعاش الاقتصادي، ويقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدور عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية.

أما في حالة إتباع سياسة انكماشية، فما على البنك المركزي إلا فرض نسبة احتياطي إلزامي أكبر، مما يقلل من قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ويقلل من الحجم النقدي في البلاد ويساعد على مكافحة التضخم.

---

[1] عبد الواحد غردة، **"ضوابط الائتمان في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة)"**، رسالة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص نقود وتمويل كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص42.

[2] نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص80.

والجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي الإلزامي تكون عادة من أهم الأدوات وأكثرها استخداما في الاقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مال حقيقي في تلك الاقتصاديات[1].

وان نسبة الاحتياطي الإلزامي تكون عادة أهم الأدوات وأكثرها استخداما في البلدان النامية على غرار الأدوات الأخرى، وذلك لعدم وجود أسواق مالية متطورة وكفؤت في تلك الاقتصاديات يمكن للبنك المركزي من خلال اتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة التضخم، وحالة عدم التأكد من قرارات البنوك في عملية الاقتراض.[2]

وتعني نسبة الاحتياطي النقدي: وهي نسبة من الودائع يجبر البنك التجاري على إيداعها في البنك المركزي حماية لحقوق المودعين، حيث يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في عرض النقد من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي في حالات التضخم مما يؤدي على تقليل قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي على توليد ودائع مشتقة مما يعني في النهاية تخفيض عرض النقد، ويتم العكس في حالات الكساد.[3]

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة: تعتبر عمليات السوق المفتوحة أكثر فعالية كأداة عامة للسياسة النقدية وأكثر دقة التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان، وتظهر هذه الأهمية من خلال ما تمارسه هذه السياسة من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية، وبالتالي يصبح بإمكان البنك التجاري أن يزيد حجم الائتمان وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية،

ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع، وعلى العكس عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فان البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأوراق والأسهم المالية مما يقلل الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، هذا يدفع البنوك التجارية إلى تخفيض الائتمان والقروض وهذا يخفض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الفعلي ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار، الذي يشهده الاقتصاد الوطني.[4]

---

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرافعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص-ص236-237.

[2] نزار سعد الدين العيسى، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة ودار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص323.

[3] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، الطبعة الأولى 2011، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص265.

[4] طارق الحاج،" **المالية العامة**"، الطبعة الأولى1999، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، ص219.

وهناك أثر آخر لسياسة عمليات السوق المفتوحة، وهو أثرها في سعر الفائدة في السوق الذي يساهم بدوره في تحقيق أهداف هذه السياسة فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد يدخل السوق النقدية مشتريا للسندات والأوراق المالية فترتفع أسعار السندات والأوراق المالية وهذا يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات والأسهم، مما يسبب انخفاض في سعر الفائدة السائدة في السوق وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من الركود والكساد، ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض السندات والأوراق المالية للبيع فتنخفض أسعار السندات والأوراق المالية ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعر الفائدة السائدة في السوق ويترتب على هذا انخفاض في الاستثمارات الجديدة وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار.[1]

ثالثا: سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها، أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية.

وتعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية على الائتمان، حيث بدأ بنكً انجلترا في استخدام هذه السياسة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت من الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في الولايات المتحدة حتى عام 1925، حيث بدأ استخدام أدوات السوق المفتوحة، ويرتبط تحديد سعر إعادة الخصم عندما تريد التوسع في حجم الائتمان والعكس في حال رغبتها في تقليص حجم الائتمان والعكس في حال رغبتها في تقليص حجم الائتمان.[2]

ويمكن تلخيص تأثير تغير معدل الخصم على عدة مستويات[3]:

1. على المستوى النقدي يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى تقليل من حجم الرائج من النقود.
2. على مستوى القروض يؤدي ارتفاع معدل إلى التقليل من القروض.
3. على المستوى الإنتاجي يؤدي الارتفاع في معدل الخصم إلى توقف زيادة الإنتاج ونقصان المخزونات والتقليل من عمليات المبادلة وتعطيل عوامل الإنتاج (البطالة- توقيف التجهيزات).

---

[1] أنس البكري، وليد صافي، "**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص188.

[2] محمد ضيف الله القطابري، "**دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية- تحليلية- قياسية)**"، الطبعة الأولى 2011، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص26.

[3] خبابة عبد الله،" **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، الناشر مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009،ص41.

4. على مستوى السوق المالية يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى ارتفاع معدل الفائدة بالنسبة للعمليات ذات الأجل الطويل.

5. على صعيد المعاملات الخارجية يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى جلب الأموال الخارجية التي تدخل بحثا عن استعمالات جد منتجة.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من وجود تضخم، فان هذا سيدفع البنك المركزي لتطبيق سياسة نقدية انكماشية، وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، وبالتالي زيادة تكلفة خصم الأوراق التجارية بالنسبة للبنوك التجارية، وما يرافقه من ارتفاع في أسعار الفوائد على القروض الممنوحة من البنك المركزي، وبالتالي سيقل الطلب على النقود، مما سيقلل من القدرة الشرائية لدى الأفراد، وبالتالي تتم معالجة التضخم في الاقتصاد.[1]

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى.

وهي الأساليب التي يلجأ إليها البنك المركزي إلى إتباعها لتقوية أثر أساليب الرقابة الكمية والكيفية على الائتمان المصرفي وهما:

أولا: أسلوب الإقناع الأدبي: يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدبي نتيجة لما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي والصالح العام دون أي اعتبارات خاصة ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدلي بها البنك المركزي وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك واجتماعات يعقدها مع المسئولين في البنوك لتبادل الرأي في شؤون النقد والائتمان.

مثل هذا الأسلوب يعتبر مجديا في الدول التي تمارس فيها البنك المركزي مسؤولياته منذ زمن بعيد، أما الدول الحديثة العهد بالبنوك المركزية أو حيث يزاول البنك المركزي الأعمال المصرفية العادية بجانب عمله كبنك مركزي فان أسلوب الإقناع قد يكون ذا فائدة محدودة مما يضطر البنك المركزي إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.[2]

ونجاح هذه الوسيلة يتوقف على عدة عوامل مختلفة أهمها الموقع الأدبي للبنك المركزي ومدى سيادة روح التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي[3].

---

[1] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى2013، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص- ص255-256.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص299.

[3] ضياء مجيد الموسوي، "**الاقتصاد النقدي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص- ص270-272.

ثانيا: أسلوب إصدار التوجيهات والتعليمات: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكن من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل.

ثالثا: الإعلام: ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي، بإعلان سياسة النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.[1]

رابعا: الجزاءات.

وهو الإجراء الأخير الذي يلجأ إليه البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسات النقدية، إلا أن هذه الجزاءات ينبغي أن لا تتضمن مخالفات شرعية مثل تحميل البنك المخالف سعر فائدة على قروضه من المركزي بل ينبغي وضع جزاءات متفقة مع أحكام الشريعة، وان الأساليب الكيفية أو النوعية والأساليب المساعدة تعد أكثر قبولا إسلاميا بل يمكن صياغتها بحيث لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي[2].

[1] لحلو موسى البخاري،" **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**"، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت،2010، ص79.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة، "**السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد الإسلامي**"، الملتقى الدولي بعنوان **الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص20.

المطلب الرابع: مزايا وصعوبات السياسة النقدية.

لاشك أن لكل سياسة اقتصادية معينة مزاياها وعيوبها، وقد تتمثل العيوب في بعض الآثار الضارة أو السلبية التي يمكن أن تنجم عن انتباه هذه السياسة، أو في صعوبة تنفيذ إجراءات هذه السياسة في الوقت المناسب وصعوبة اختيار الإجراءات الأكثر فاعلية وتأثيرا وتحديد الحجم الكمي لكل إجراء.

أولا: مزايا السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من المزايا نذكر منها[1]:

1. وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود أفعالها.
2. إذا قرنت السياسة النقدية بالسياسات البديلة لها مثلا كالسياسة المالية نجد أن الأولى تفوق الثانية من حيث قلة الإجراءات الروتينية والقيود و القيود الزمنية، فيكفي الإيجاز للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات النقدية المناسبة لعلاج وضع أي مشكلة اقتصادية قائمة.
3. ضبط معدلات نمو عرض النقد ضمن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، عن طريق التأثير على الاحتياطات النقدية للبنوك بما يكفل نجاح هذه السياسة.

المحافظة على استقرار سعر صرف العملة، من خلال التأثير غير المباشرة على معدلات الفائدة المدفوعة على وحدة العملة من قبل البنوك بحيث تشجع زيادة الودائع بمختلف أنواعها.

بالإضافة إلى ذلك تتسم السياسة النقدية بعدد من الخصائص المميزة لها عن بقية السياسات الاقتصادية الأخرى، وهي كما يلي[2]:

1. لا تميز السياسة النقدية بين الأنشطة الاقتصادية وبين الجمهور من الأفراد.فجميع الإجراءات والتدابير النقدية تطبق بشكل عام للتأثير على حجم الائتمان الكلي(الطلب الكلي)،دون أي تمييز بينهم تاركة هذه المهمة لقوى السوق؛

[1] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى2014، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ص299.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، "**أساسيات الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره،ص148.

2. تعتبر السياسة النقدية مستقلة عن السياسة، الأمر الذي يعني استقلاليتها التامة عن السلطة التشريعية،وبقدر ما تكون السياسة النقدية مستقلة تكون أكثر فعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي العام.

ثانيا: صعوبات السياسة النقدية

ففي العديد من الدول النامية يقل تأثير وفعالية وأهمية السياسة النقدية إلى حد كبير إما[1]:

1. لتخلف الجهاز المصرفي والعادات المصرفية في هذه الدول أو لمحدودية أو انعدام وجود أسواق مالية فيها، لذا فانه في هذه الحالة تفوق السياسة المالية السياسة النقدية في أهميتها وفاعليتها وقدرتها على التأثير، ويختلف مدى التفوق بحسب النظام الاقتصادي السائد، وبمدى الأهمية النسبية لدور الدولة والقطاع العام في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبمدى تطور الجهاز والفن المصرفي والعادات المصرفية.
2. لا يعني ذلك أن السياسة النقدية لا تواجهها صعوبات في الدول المتقدمة حيث أنه يوجد العديد من الهفوات والمحاذير التي لابد من التنبؤ بها وأخذها بعين الاعتبار قبل تنفيذ سياسة نقدية معينة...فمثلا عند اتباع سياسة نقدية توسعية في مرحلة الركود الاقتصادي لابد وبالضرورة أن تنخفض معدلات الفائدة إلا أن ذلك قد يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال التي كانت موفرة بسبب الارتفاع السابق لمعدلات الفائدة، مثلما يحدث أحيانا عند حدوث تغيرات في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخروج مثل هذه الأموال يمكن أن يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهذا أثر مرغوب في حدوثه، يضاف إلى ذلك العديد من الآثار الأخرى التي قد تترتب على تنفيذ هذه السياسة النقدية التوسعية مما قد يسبب مشكلات وعقبات قد تحول دون تحقيق أهداف السياسة النقدية المعتمدة أو تحد من مدى فاعليتها وقدراتها على التأثير.

[1] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**" نفس مرجع ، ص299.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش.

تساهم السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إذ تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة،

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، أما الدول النامية فان الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، ترتكز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها،

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية.

لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي، ولقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة كنظرية القرض التجاري، مبدأ الاحتياطات الحرة، أسعار الفائدة، ثم ظهرت بعد ذلك استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية(الاستراتيجيات الحديثة الكاملة والتي تعتمد على استخدام مجاميع الاحتياطي) وهي:

أولا: الأهداف الأولية:

تعتبر تلك الأهداف بمثابة متغيرات أو أهداف تشغيلية تسعى السلطات النقدية للتأثير فيها، لتؤثر بدورها في الأهداف الوسيطية، إذ تخرج النقود الإجمالية وأسعار الفائدة- على الأقل في أسواق المال- عن التحكم المباشر للبنك المركزي، فالأهداف الأولية ما هي إلا حلقة في سلسلة تربط مابين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات هما[1] :

1. **مجمعات الاحتياطات النقدية:** حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية، فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي، وبالتالي وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية، بغية الوصول إلى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة.

[1] محب خلة توفيق، "**الحراك النقدي والمصرفي المعاصر**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص253.

أ- مجمع الاحتياطي النقدي M1 : ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي، وتشمل المتاحات النقدية كل من:

- الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة: وهي التي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الأعوان غير ماليين.
- مختلف الودائع تحت الطلب: وهي الودائع المفتوحة لدى كل من البنوك التجارية والخزينة العامة والمؤسسات البريدية لفائدة الأعوان غير الماليين.

ب- مجمع الاحتياطي النقدي M2: يشمل هذا المجمع كل مجمع المتاحات النقدية وكذا الودائع لأجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد، وبين الحصول على سيولة نقدية، ويضم هذا المجمع كل من:

- مجمع المتاحات النقدية : وهو الذي تم تحديد مكوناته سابقا[1].
- أشباه النقود: وهي ممثلة في مجموع الودائع التالية[2]:

❖ الودائع ذات أجل استحقاق محدد: وهذا الأجل يكون محدد مسبقا بين البنك و الزبون.

❖ الودائع بإشعار أو بإخطار: وهي التي تستوجب تقديم طلب بالسحب وذلك قبل فترة زمنية من تاريخ عملية السحب.

❖ الودائع المخصصة: تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة،مثل ما تودعه شركة ما من أجل دفع أرباح مساهميها، أو دفع أجور عمالها ...الخ.

---

[1] وجدي جميلة، **"السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم،(دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)"**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2015-2016، ص21.

[2] وجدي جميلة، نفس المرجع، ص22.

- ❖ سندات الصندوق: التي تصدرها البنوك و تستحق بعد أجل محدد، مقابل هذه السندات يقوم المكتب بإيداع مبلغ نقدي يمكن السحب منه في هذا الأجل.
- ❖ الودائع الدفترية: أو ما يسمى بودائع الادخار الموجودة لدى البنوك، عليها فوائد ويمكن سحبها عند الطلب و لكن بدون استعمال شيك،أي لا يستعملها للدفع مباشرة مثل الودائع تحت الطلب، إذ لابد من قيام صاحبها بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب، وتضاف إلى هذه الودائع(الدفترية) الودائع قصيرة الأجل الموجودة لدى الخزينة العمومية.

وهكذا نلاحظ أن كل هذه الودائع تستعمل كوسائل دفع ولكن ليس عند الطلب في نفس الوقت ماعدا الودائع الدفترية، أي أن سيولتها أقل من سيولة الودائع تحت الطلب ومن ثم أقل سيولة من مجمع المتاحات النقدية.

ت–مجمع الاحتياطي النقديM3 : ويعتبر من أكبر المجمعات النقدية توسعا حيث يضم إلى جانب المجمع النقدي، الوظيفات القصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وتكون ممثلة في مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير و الاحتياط وكذا سندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص غير المالية بالإضافة إلى المجمع النقدي[1] M1 وM2.

2. **ظروف سوق النقد:** وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ضبط سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد وإلا يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام، قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك[2].
3. **الاحتياطات الحرة:** تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت

[1] وجدي جميلة، "**السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم،(دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2014)**"،مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص79.

الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أقل من الاحتياطات المقترضة[1].

ثانيا: الأهداف الوسيطية:

يعد تحديد الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية أمرا مهما في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم اختيار هذه الأهداف الوسيطية على عوامل عديدة نذكر منها مدى قدرة البنك المركزي على التحكم فيها و تحقيقها وكذلك انطلاقا من العلاقة التي يعتقد بوجودها بين هذه الأهداف الوسيطية و الهدف (أو الأهداف) النهائي (أو النهائية) مراد تحقيقه، و تتمثل الأهداف الوسيطية في مستوى معدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية[2].

1. مستوى معدل الفائدة كهدف للسياسة النقدية:

إذا عدنا إلى النظرية النقدية نجد أن الكنزين يريدون تثبيت سعر الفائدة في أدنى مستوى ممكن، في حين يهمله النقديون ويهتمون أكثر بكمية النقود، و يقولون أنه في حالة الاهتمام بمعدل الفائدة يجب ربطه بمستواه الحقيقي، الذي يعتبر صعب التحديد.

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات و المستثمرين فيما يخص الادخار و الاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، و المشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، تحقق في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**"،مرجع سابق، ص- ص79-80.

[2] الطاهر لطرش، "**الاقتصاد النقدي والبنكي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،01-2013، ص145-146.

[3] بنابي فتيحة،" **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، (دراسة نظرية)**"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص- ص103-104.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها[1]:

أ- المعدلات الرئيسية: وهي المعدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، ويستند إليها تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

ب- معدلات السوق النقدية: تتم على أساس تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل و القابلة للتداول، كسندات الخزينة و شهادات الإيداع.

ت- معدلات التوظيف في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.

ث- المعدلات المدينة وهي تطبق على القروض الممنوحة.

2. **استقرار أسعار الصرف:** يعتبر هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطا بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (الأسعار داخل الدولة)، ولتوضيح هذا الارتباط دعنا نفترض الأسعار في دولة ما انخفضت هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات (نظرا لأن أسعار هذه الصادرات وهي بمثابة واردات الدول الأخرى سوف تنخفض وتشجع الدول الأخرى على المزيد من الاستيراد).

وسوف تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما إذا ارتفعت الأسعار في دولة ما فان هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض وسوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

يلاحظ من ذلك أن الطلب على عملة دولة ما ومن ثم تحديد سعر صرفها يعتبر الطلب المشتق، حيث أن تغير الطلب على صادرات الدولة يلعب دورا هاما في الطلب على عملة الدولة، بحيث أن حجم الائتمان يلعب دورا هاما في استقرار مستويات الأسعار، فان السياسة الائتمانية تؤثر تأثر تأثيرا ملحوظا في استقرار سعر صرف العملة.[2]

الحقيقة أن النقد رمز السلطة وقوة اقتصاد البلاد، وكل تغير للتعادل النقدي يأخذ طابع درامي، لذلك أي تخفيض لقيمة تبقى في نظر الجمهور، علامة ضعف.

---

[1] بنابي فتيحة،" **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، (دراسة نظرية)**"،مرجع سابق، ص104.

[2] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "**البنوك المركزية والسياسات النقدية**"، الطبعة2006، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص188.

ولهذا يبقى اختيار سياسة صرف عاملا أساسيا لتحديد إستراتيجية اقتصادية ومالية سياسة سعر الصرف إلى تحديد المستوى الجيد للتعادل النقدي.[1]

3. **نمو الكتلة النقدية:** تقوم السلطات النقدية بتحديد كمية زيادة النقود المتداولة سنويا بشكل متوازي مع مستوى نمو النشاط الاقتصادي الأخذ بعنصر الزيادة الحتمية لمستوى الأسعار، فتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية، فلاستخدام العرض النقدي كهدف وسيط لابد أن تكون هناك قدرة على تحديد إحصائيا، بمعنى أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية المسماة بالعملة أو النقود.[2]

إن استخدام الأهداف الوسيطية يختلف غالبا من بلد إلى أخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات و مجاميع معينة كأهداف وسيطية لسياستها النقدية، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما النقدية وحدها في ألمانيا.

معدل فائدة ومجموع القروض للاقتصاد في بلجيكا، الكتلة النقدية في الأراضي المنخفضة هولندا وفرنسا[3].

ثالثا: الأهداف النهائية:

الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع و التصنيف في هذه الأهداف، فمثلا ينص القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض في الجزائر على "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض والصرف على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و استقرار سوق الصرف"[4].

---

[1] بخراز بعدل فريدة، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 02-2000، ص155.

[2] عبد الله ياسين، "**دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**"، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013-2014، ص15.

[3] صالح مفتاح، "**النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص119.

[4] القانون 10/90، المتعلق بالنقد والقرض.

وعموما نجد الأهداف في البلاد العربية نتيجة استقرار التشريعات تدور حول العناصر التالية[1]:

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- ضمان قابلية صرف العملة و الحفاظ على قيمتها الخارجية.
- تشجيع النمو الاقتصادي,
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية و نقدية متطورة.
- تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

1. تحقيق المستوى العام للأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية نظرا لأهميته في تفادي مشكلة التضخم وكذا علاج مشكلة الكساد، فعدم استقرار الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب هذه التقلبات (الرواج والكساد) في حالة التضخم تتعرض العملة لتدهور قيمتها كما تحدث البطالة في حالة كساد بالإضافة إلى عرقلة مسار التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

إلا أننا نجد تباينا في الآراء حول ما إذا كانت السياسة النقدية تهدف إلى الاستقرار الكامل للأسعار أم تهدف إلى تحقيق معدل تضخم معقول أو معتدل يكون مرغوبا فيه، ويبقى على السلطات النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار مستويات الأسعار.

إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم و استقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود و الأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين و النقديين لعملية الضخم ليست مختلفة كثيرا، إذ يعتقد كلاهما أن الضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو المعروض النقدي مرتفعا، ولذا يعتقد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار.كما أن تثبيت معدل نمو النقود قد يكون سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي

[1] عمروش شريف،" **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، جانفي2005، ص63.

أيضا متقدم و توافر الأسواق المالية و النقدية التي تتيح فرصة لتطبيق أدوات السياسة النقدية بشكل ملائم، ولكن الأمر يختلف عنه في الدول النامية نظرا لضيق السوق المالية و النقدية و اعتماد اقتصادها على اقتصاد المديونية[1].

2. العمالة الكاملة (لمحاربة البطالة):

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، ولكن تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%،[2] بحيث تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي[3].

3. تحقيق معدل عال من النمو:

كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادي هو متضمنا في تحقيق هدف العمالة الكاملة وهو أمر دفعهم لعدم وضع سياسات اقتصادية (مالية كانت أم نقدية) للوصول إلى ذلك بعد الحرب العالمية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين، وثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي وفي الخمسينيات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة و السياسة الاقتصادية بصفة عامة.[4]

و إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترنو إليه جميع الحكومات في الدول النامية و الصناعية و يراد به تحقيق زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد و رفع مستوى و رفاهيتهم و

[1] دبات أمينة، "**السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص101-102.

[2] السيد متولي عبد القادر، "**اقتصاديات النقود والبنوك** "، الطبعة الأولى 2010، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2009، ص195.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،ص276.

[4] صالح مفتاح، "**النقود والسياسة النقدية(المفهوم – الأهداف – الأدوات)**"، مرجع سبق ذكره، ص139.

تحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية و الحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية.[1]

4. **المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار ألسعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ومن ثم تشجيع صادرات الدولة وتقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة نطبق فيها، وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.[2]

[1] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "**البنوك المركزية والسياسات النقدية**"، مرجع سبق ذكره، 190.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية**"، مرجع سبق ذكره ،ص275.

الشكل رقم:(1-1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

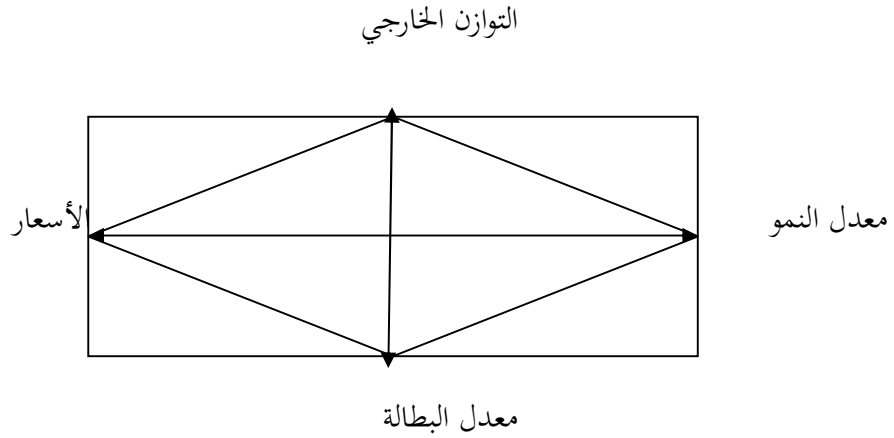

المصدر: قدي عبد المجيد، "**مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص34.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير أنه هناك مشكلة تواجه مخططي وواضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن أخر، و رغم أنه مبدئيا لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي، و التوظيف الكامل فالتعارض يكون بين التوظيف الكامل و توازن ميزان المدفوعات، وأيضا التعارض بين البطالة و التضخم ، و كذلك بين النمو الاقتصادي و استقرار الأسعار، لذا من المهم لواضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة لهدف المطلوب تحقيقه نظرا لأهمية الأهداف النهائية بالنسبة للسياسة النقدية فلا بد من تحديد الهدف و اختيار شكل دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تعبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختبار الهدف الوسيط وتنحصر هذه القنوات في أربعة:

أولا: قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعر ما حقيقي ومنه ارتفاع رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.[1]

ثانيا: قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول،خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار وانخفاض أسعار وارداتها، وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية(في برامجها الإصلاحية)، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

وتعود أهمية سعر الصرف إلى كون تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي.

وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي، مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة، مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والى ركود الاقتصاد المحلي[2].

[1] عبد المجيد قدي،" **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] عمروش شريف،" **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**"، مرجع سبق ذكره، ص- ص71-72.

ثالثا: قناة أسعار السندات المالية: إذ تعتمد المدرسة النقدية هذه القناة في تحليلها لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، باعتبار أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتي(Tobin) للاستثمار، وقناة الثروة على الاستهلاك كالتالي[1]:

1. **عبر القناة الأولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع(ينخفض) الناتج المحلي الخام.
2. **عبر القناة الثانية:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

رابعا: قناة الائتمان: وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

1. **قناة الإقراض المصرفي:** حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.
2. **قناة ميزانية المؤسسات:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض.

ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها (عدم رغبة المصارف في تقديم القروض لها)، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام[2].

[1] بن عبد الفتاح دحمان، "**السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)**"، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، أفريل 2004، ص139.

[2] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، "**مبادئ النقود والبنوك**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997، ص180.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش.

تعمل السياسة النقدية على علاج التضخم والانكماش من باستخدام مجموعة من الأدوات ففي حالة التضخم تستعمل هذه الأدوات من أجل تقيد الائتمان وبالتالي التخفيض من المعروض النقدي أما في حالة الكساد فتعمل على زيادة المعروض النقدي.

أولا: السياسة النقدية وعلاج التضخم.

قد يكون من المفيد، عند هذا المستوى من تحليل الظاهرة التضخمية والتعرف على مصادر الضغوط التضخمية أن تتعرض باختصار لكيفية التصدي لهذا النوع من الاختلال النقدي والحقيقي والتحقيق من حدته، وخاصة في حالات التضخم التي تستمر لفترات طويلة وتلعب توقعات استمرار التضخم في المستقبل دورا هاما في تقويته وارتفاع معدلاته، في هذه الحالة لا يكون من السهل اختيار الوسيلة الأفضل للوصول إلى هذا الهدف بدون التأثير بشكل يضر بأهداف أخرى.لنأخذ مثالا يوضح ويساعد على فهم هذه المشكلة وكيفية التعامل معها، ولعل المثال التاريخي لهذا الوضع هو ما حدث في بداية الثمانينات في الدول الصناعية، حيث ترتب على استمرار التوقع بمواصلة معدلات التضخم والارتفاع في المستقبل، ظهور ما عرف بحالاتً الركود التضخميً[1].

ولنفترض الآن أن السلطات النقدية قررت تخفيض معدلات التضخم من عمليات المواتمة النقدية، يرى الكثير من الاقتصاديين أن هذا القرار يمكن تتبع نتائجه في مرحلتين متتابعتين على النحو التالي[2]:

1. المرحلة الأولى: تخفيض الفجوة التضخمية:ويتمثل الجهد في هذه المرحلة في تخفيض معدل التوسع النقدي بحيث يكون دون معدل التضخم الجاري، وهذا من شأنه يقلل السرعة التي ينتقل بها منحنى الطلب الكلي إلى أعلى جهة اليمين.
2. المرحلة الثانية: مرحلة الركود التضخمي:لقد بدأت هذه الظاهرة، كما سبق أن ذكرنا، في الاقتصاديات الصناعية في فترة السبعينات وبداية الثمانينات، حيث تزامن ارتفاع معدلات التضخم مع زيادة حدة البطالة وبدء النمو، ويبدو أن ظاهرة التضخم، الركود ترتبط أساسا بتأثير التوقعات، توقعات استمرار ارتفاع معدلات

[1] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص227.
[2] نفس المرجع، ص228.

التضخم في المستقبل، وكلما زاد هذا الاتجاه وتعمق لدى الأفراد، طالما استمرت الضغوط الصعودية على الأجور نحو الارتفاع وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج، وفي هذه الحالة، تصبح عمليات اختيار الحلول لتحقيق حدة التضخم المستمر،

وبتالي فان هذه السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض العروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي، والتوظيف والعمالة.

ويعتمد النقديون أيضا أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.[1]

ثانيا: السياسة النقدية وعلاج الانكماش.

يعرف الانكماش النقدي بأنه انخفاض في عرض النقود دون مستوى حجم المبادلات الاقتصادية، ومن أهم مظاهره هو انخفاض المستوى العام للأسعار.

ويترك الانكماش النقدي أثار بالغة على النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي إلى انخفاض مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والاستخدام (أي انخفاض العمل والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة)، وعليه يمكن معالجة الانكماش بزيادة عرض النقود والى المستوى الذي يتناسب مع حجم المبادلات الاقتصادية، واتخاذ إجراءات مغايرة لإجراءات معالجة التضخم النقدي وأبرزها:

1. تخفيض سعر الفائدة لغرض تشجيع خصم الأوراق المالية وزيادة كمية النقد المتداول.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **"اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات المستحدثة"**، مرجع سبق ذكره، ص- ص285-286 .

2. شراء السندات الحكومية من الجمهور من خلال عمليات السوق المفتوحة.
3. تخفيض سعر إعادة الخصم، وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني فان البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فان البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود وتزول بالتالي حالة الانكماش[1].

وبالتالي فان هدف السياسة النقدية في حالة الانكماش هو زيادة الاتجاه نحو خلق النقود، وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة.[2]

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد،" **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، الطبعة الأولى 2013، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص213.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**"، مرجع سبق ذكره، ص286.

خلاصة الفصل:

ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية جليا في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام بتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار النقدي الذي شهده القرن 20، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ولقد مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات، هذا من منظور الكلاسيك، ثم المرحلة الثانية وهي المدرسة الكينزية والتي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فاعلية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية،ثم المرحلة الثالثة وهي المدرسة النقدوية التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة، من قبل النقد وبين الذين اعتبروها أكثر فاعلية.

أما عن الكيفية التي يمكن بموجبها للسياسة النقدية الوصول إلى أهدافها المذكورة، فإنها تتم باستخدام السياسة النقدية لوسائلها وأدواتها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف وهذا يتم عن طريق قنوات لإبلاغ تلك السياسة، وذلك في ظل توفر عنصري المصداقية والشفافية للسلطات النقدية، بالتركيز على تحقيق هدف وحيد يتمثل في استقرار الأسعار.

الفصل الثاني:

عموميات حول السيولة المصرفية

لدى البنوك التجارية

تمهيد :

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في النشاط الاقتصادي، حيث تقوم بتجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولـة المناسبة بالمبلغ المطلوبة وفي الوقت اللازم،فمن خلال هذا الدور تسعى إلى تحقيق الإرباح عن طريق الخدمات المصرفية التي تقوم بها والائتمان، مما يدعوها إلى استخدام أموالها فيما يدر عليها أكبر الأرباح الممكنة، غير أن هنالك تعارضا بين السيولة وتحقيق الأرباح، فكلما زادت سيولة الأصل قل العائد منه في حين كلما قلت سيولة الأصل زادت الربحية،لهذا يحاول البنك التجاري التوفيق بين الربح من ناحية واعتبار السيولة من ناحية أخرى.

ويرجع ذلك إلى طبيعة عمليات ووظائف البنوك التجارية، حيث أن البنك التجاري يحقق أرباحه من خلال استخدمه لأموال الغير(المودعين) في عمليات التوظيف والاقتراض، ونجاح البنك التجاري في الوصول إلى هذه النتيجة إنما هو رهن بما توصل إليه من الحصول على ثقة الأفراد في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى البنوك التجارية والسيولة المصرفية على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مدخل إلى السيولة.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة سيولة البنوك التجارية.

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من الوحدات الاقتصادية المهمة و تشكل ركيزة أساسية لأي نظام مالي،إذ تعد إحدى أهم المؤسسات انتقال الأموال بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد، وبذلك تؤدي البنوك التجارية وظائف أساسية في الاقتصاد، إلا أنها طورت وظائفها، وطريقة أدائها، بما يتماشى مع متطلبات التطور في النشاطات الاقتصادية وحاجتها للتوسع في منح الائتمان.

المطلب الأول:مفهوم البنوك التجارية

لدراسة مفهوم البنوك التجارية يتطلب تحديد تعريفها ثم التعرف على مختلف السمات المميزة للبنوك التجارية وكذا التطرق إلى أهم أنواعها.

أولا: تعريف البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطا، اذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها، وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها، وتحتل موجوداتها ومطلوباتها الجزء المهم من موجدات النظام المصرفي ككل[1].

التعريف الثاني:البنك التجاري هو شركة مساهمة عامة تقوم بقبول الودائع المختلفة من العملاء وتعمل على استثمار هذه الودائع مع الموارد الأخرى للبنك في مجالات شتى منها إقراض وتمويل المشروعات[2].

التعريف الثالث:البنوك التجارية هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع وخصم الكمبيالات وشراء وبيع العملات الأجنبية وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتماد وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لفترة قصيرة الأجل بحيث يسهل دون أي خسارة[3].

التعريف الرابع:بالنسبة للتشريع الجزائري، نجد القانون رقم 68-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض قد نص في المادة(15) منه على ما يلي:"البنك المركزي ومؤسسات القرض مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية

[1] فليح حسن خلف، "**النقود والبنوك**"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص321.

[2] إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، "**محاسبة المنشآت المالية(البنوك وشركات التأمين)**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص-ص22-23.

[3] فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، "**محاسبة البنوك**"، الطبعة الثالثة، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص55.

والاستقلال المالي، وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية" وعدلت هذه المادة بمقتضى القانون 06-88.[1]

ثانيا:السمات المميزة للبنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس، والتي تتمثل في الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية:

1. **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصرفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، إن أرباح البنوك تتأثر بالتغير في إيراداتها بصورة أكبر من منشآت الأعمال الأخرى ، لأن إيرادات البنك ناتجة عن المتاجرة بأموال الغير، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب ذلك زيادة بالأرباح بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الإيرادات والعكس صحيح، فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر [2].
2. **السيولة:**يقصد بهذه الأخيرة مقدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين لتلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب دون اللجوء إلى بيع الأوراق المالية بخسائر فاضحة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ومن محددات قدرة البنك على الوفاء بما عليه من التزامات ومدى كفاية الأرصدة النقدية خاصة الاحتياطي الثانوي في الأوراق المالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر[3].
3. **الأمان:**يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر أن لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي عن إعلان إفلاس البنك.

إذن فان هذه السمات ماهي إلا أهداف البنك التجاري(الربحية، السيولة، الأمان)، إلا أن هناك تعارض بين هذه الأهداف وهو ما يمثل المشكلة في إدارة البنوك التجارية، فمثلا يمكن للبنك أن يحقق أقصى درجة من

[1] المادة (2) من القانون رقم 88-06 مؤرخ 12جانفي 1988يعدل ويتتم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19أوت 1986.

[2] شقيري نوري موسى، وآخرون، "**المؤسسات المحلية والدولية**"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص93.

[3] ويس صارة، "**فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية**"، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011، ص55.

السيولة لو احتفظ بموارده المالية –أو الجانب الأكبر منها– في صورة نقدية إلا أن هذا يترك أثر سلبيا على الربحية[1].

ثالثا:أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي[2]:

1. **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:** وتقسم إلى نوعين:

أ– البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان–قصير ومتوسط الأجل– .

ب– البنوك التجارية المحلية:ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات التي تقوم بتقديمها.

2. **من حيث حجم النشاط:** ويضم نوعين من البنوك هي:

أ– بنوك الجملة:ويقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب– بنوك التجزئة:وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا.

3. **من حيث عدد الفروع:**وتنقسم هذه البنوك إلى:

أ– البنوك ذات الفروع:وهي نوع من المؤسسات المالية مملوكة أو مدارة لنفس الشركة، وتقدم خدماتها المصرفية من خلال عدة فروع في مكان واحد أو أكثر، وتتم الرقابة على هذه الفروع من

[1] شقيري نوري موسى، وآخرون، "**المؤسسات المحلية والدولية**" مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] مُحَّد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص33.

خلال المركز الرئيسي للبنك قد يحدث هناك اختلافا ما في الخدمات المقدمة من الفروع، لكنها تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، كتقديم الائتمان قصير، ومتوسط الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي، وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل(سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وان كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة[1].

ب- بنوك السلاسل:وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم لنشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ت-بنوك المجموعات:وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ث-البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، وذلك فهي سوق تتعامل في المجالات-قصيرة الأجل- ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر، ومن أمثالها مؤسسة ألراجحي بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي[2].

[1] إياد عبد الفتاح النسور، "**أساسيات الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص- ص33-35.

المطلب الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية

تتسم موارد البنوك التجارية واستخداماتها بسمات خاصة تميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

أولا:موارد البنك التجاري:

تتكون موارد البنك التجاري من[1]:

1. **رأسمال**:ويتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأسمال الاسمي للبنك ولا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم.
2. **الاحتياطي القانوني والخاص**: هو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو على نوعين؛

أ– احتياطي قانوني:يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة جيدة للبنك.

ب–احتياطي خاص: بحيث يحتفظ به البنك اختياريا وعادة ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي بالاحتياطي الاختياري الذي تقدره إدارة البنك وتلجأ إليه في المستقبل لتغطية النفقات.

3. **الشيكات وحولات واعتمادات دورية مستحقة الدفع**:عبارة عن الالتزامات أو ذمم على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.
4. **مستحق للبنوك**: تلجأ البنوك للاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي، فقد يلجأ أحد البنوك إلى الاقتراض من بنك أو عدة بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع.
5. **الودائع الحكومية والخاصة**: تمثل الودائع المصدر الأساسي لموارد البنك التجاري وهي على أنواع:

أ– ودائع جارية:يلتزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحوبات العملاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب، وعادة لايحصل أصحاب هذه الودائع فوائد؛

[1] ضياء مجيد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص277.

ب– ودائع لأجل:يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة؛

ت– ودائع بإخطار: لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب ويحصل أصحابها على فائدة؛

ث– ودائع التوفير: يحتفظ أصحاب هذه الودائع على توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ الموزعة ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند التقديم المودع دفتر توفير[1].

ثانيا: استخدامات البنك التجاري:

وهي أصول البنك التجاري وتتكون من[2]:

1. **أرصدة نقدية حاضرة**: وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وهي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه تجنب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول وإلا تعرض للخسارة، ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها المستمدة من الودائع.

وللأرصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة أشكال:

أ– نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: وهي عبارة عن أوراق نقد قانوني ونقود مساعدة وعملات أجنبية يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم؛

ب– أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ لديه بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية ووداائعه في شكل رصيد دائم ودائن، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية؛

ت–أصول تحت التحصيل: وهي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية والتحصيل، إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.

---

[1] ضياء مجيد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص278.

[2] عبد الواحد غردة، "**ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة قالمة)–**"،مرجع سبق ذكره ، ص– ص،07-08.

2. **مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:** ويطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي أنواع من التوظيف قصير الأجل يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بإجراءات بسيطة وتكلفة زهيدة، تحقق هدفا مزدوجا، السيولة المرتفعة والعائد من الاستغلال.

ومن أهم أنواع هذه المجموعة من الأصول يمكننا أن نميز بين:

أ- أوراق حكومية قصيرة الأجل: وتكون عادة في شكل أذونات خزانة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.

ب- الأوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها المصرف التجاري، والفكرة الأساسية في عملية خصم الأوراق التجارية هو لجوء أحد الأشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى المصرف المركزي مقابل سعر إعادة خصم اقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.

4. **القروض:** يعتبر منح القروض أو إتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري، وتحقق القروض بمختلف أنواعها عائد اكبر من أنواع التوظيف السالفة الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.

5. **أوراق مالية واستثمارات** :تستثمر البنوك التجارية شطرا من مواردها في شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات نظرا لما تدره من دخل مرتفع، وتعتبر هذه الأوراق اقل سيولة من الأوراق التجارية القابلة للخصم والأوراق الحكومية القصيرة الأجل، إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتستاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا.

6. **الأصول الثابتة:** هذه الأصول وإن كانت عقيمة في حد ذاتها إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه وتتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي

يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته[1].

المطلب الثالث:وظائف البنوك التجارية

تتلقى البنوك التجارية سمعتها من خلال الوظائف الهامة التي تؤديها، حيث أن تطورها وتطور الاقتصاد بشكل عام فرض عليها تطوير خدماتها ووظائفها والتي تنقسم الى وظائف تقليدية.

أولا: الوظائف التقليدية

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك في:

1. **قبول الودائع(فتح الحسابات) بمختلف أنواعها**:هو الوظيفة الأساسية للبنك ولكي تزداد أعماله فلابد له من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الودائع، ولكن الحصول على الودائع ليست غاية للبنك في حد ذاتها، اذ أن الغاية هي تسليف هذه الودائع لعملاء البنك المضمونين؛

ويدفع البنك لأصحاب الودائع الاستثمارية فائدة عن أموالهم المحتفظ بها لدى البنك ويتقاضى في نفس الوقت فوائد أعلى عن القروض التي يقدمها للمستثمرين، فيحقق أرباحه من خلال الفرق بين الفوائد التي يستوفيها من المقترضين والفوائد التي يدفعها للمودعين، وتعمل البنوك على اجتذاب الودائع من خلال الأساليب التالية:

أ- تقديم عائد مناسب حتى يشعر المودع أن أمواله لدى هذا البنك تدر عليه عائدا أفضل؛

ب- التمييز في تقديم خدمة الإيداع والسحب من الحسابات والتميز عن غيره من البنوك في سرعة ودقة عملياته بحيث يشعر العميل بالاهتمام الشخصي وأنه محل عناية البنك واهتمامه[2].

2. **منح القروض(الائتمان)**: حيث تقوم البنوك التجارية بمنح رجال الأعمال والمستثمرين مبالغ معينة لأغراض استثمارها في مشاريع مختلفة، وهذه القروض قد تكون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل حسب طبيعة هذه القروض والغاية منها، ويتحصل البنك على فائدة معينة مقابل منح هذه القروض، من أهم أشكال هذه القروض السحب على المكشوف وخصم الأوراق التجارية والقروض المباشرة وغيرها[3].

---

[1] عبد الواحد غردة، "**ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة قالمة)–**"،مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، "**النقود والمصارف**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص111.

[3] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص233.

3. **خلق النقود:** تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه ، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي[1].

ثانيا: الوظائف الحديثة:

وتتمثل فيمايلي[2]:

1. **تأجير الصناديق الحديدية(الحفظ الأمين):**تتمثل هذه خدمة بقيام البنوك التجارية بقبول حفظ الموجودات الثمينة أو المستندات الهامة للعملاء في خزائن حديدية محصنة ضد الحريق والسرقة مقابل أجرة سنوية محددة، وتتميز هذه الخدمة في البنوك التجارية بالأمان الكبير حيث تكون الخزائن الحديدية موجودة في غرفة محصنة في البنك تخضع للرقابة من قبل مسئولين في البنك التجاري؛
2. **إدارة محافظ الاستثمار:**حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار؛
3. **خصم الأوراق التجارية وتحصيلها:** فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يضطرهم الى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة التي تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها[3].
4. **تقديم الدراسات والاستشارات لحساب الغير:**حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وطريقة السداد وتواريخها[4].

---

[1] حورية حمني، "**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها–حالة جزائر–**"، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص24.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، "**النقود والمصارف**"،مرجع سبق ذكره، ص112.

[3] عبد الواحد غردة، "**ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة قالمة)–**"، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4] حورية حمني، نفس المرجع ،ص25.

المبحث الثاني: مدخل إلى السيولة.

لا شك أن السيولة تعد من أهم المشاكل التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية، ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادراً باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية ممّا يستنتج منه بالضرورة قيام بنك تجاري باستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة ممّا يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود.

المطلب الأول:مفهوم السيولة وأهميتها

لا يستطيع البنك أن يحتفظ بكل أمواله في صورة سائلة، كما أنه لا يستطيع أن يوظّف كل موارده المالية في أوجه الاستخدام المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها،لأن التشريعات المصرفية وكذلك متطلبات عمله تفرض عليه الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه النقدية بخزينة البنك، غير أن السيولة تكتسي أهمية خاصة في الجهاز المصرفي وهذا ما سنفصل فيه.

أولا: مفهوم السيولة

ويمكن النظر إلى السيولة أو تعريفها من عدة زوايا:

التعريف الأول: تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء. بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكّنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله[1].

التعريف الثاني: السيولة هي انسياب حركة النقدية(لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير عادة(أقل من سنة) دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى كالربحية والنمو والاستمرارية[2].

---

[1] حكيم براضية، جعفر هني مُحَمَّد، "**دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص30.

[2] طارق عبد العال حماد، "**إدارة السيولة في الشركات والبنوك(قياس وضبط السيولة)**"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2012، ص12.

التعريف الثالث: السيولة تعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع[1].

ومن هذه التعريفات نستخلص :

أن السيولة مسألة نسبية لها متغيران: المتغيّر الأول هو الأصول السائلة والمتغيّر الثاني هو تواريخ استحقاق الديون. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية سرعة تحويلها إلى نقدية وفي درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف، ومن ناحية أخرى فإن الديون تختلف حسب تواريخ استحقاقها وحسب درجة المخاطرة في عدم دفع الدين في ميعاد الاستحقاق.

إن هذه النقطة الأخيرة أي درجة عدم المخاطرة في عدم دفع الدين في ميعاد الاستحقاق هو ما يجعل السيولة في البنوك التجارية مسألة حساسة وخطيرة، ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أي شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة السداد نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن البنك طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة للبنك ربما يكون خطراً له وللاقتصاد القومي ككل.

ثانيا:أهمية السيولة

تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للبنوك لاسيما بالمقارنة مع الوحدات غير مالية،باعتبار أن هذه الأخيرة تحتاجها لمواجهة احتياجات عملائها[2].

إذ تتمثل أهمية السيولة في[3]:

1. تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمرار يته ونموه.
2. تمثل السيولة أهمية لاكتساب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معه(العملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين...الخ)وكذلك الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها حيث أن عدم سداد التزامات المنشأة في مواعدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة وقد يعرقل حصولها على قروض من البنوك

[1] Crose. H D &Memet GM **Management polictes for Commercial bank** 2edition .prentce Hall ING Englewood cliffs New Jerse 1978 p121.

[2] أحلام بوعبدلي،حمزة عمي سعيد،"**دعم مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**"مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7العدد2، 2014.ص103.

[3] طارق عبد العال حماد،" **إدارة السيولة في الشركات والبنوك(قياس وضبط السيولة)**"، مرجع سبق ذكره، ص13.

أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أهم إضافية أو فشل عمليات إصدار سنداتها وغير ذلك من الأمور غير مرغوبة.

3. تعتبر السيولة مؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين[1].

4. تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي[2].

وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة المسحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن تلك المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة، وتظهر أهمية السيولة من خلال التي تؤثر فيها وهي:

- طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة؛
- مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزبائنه.[3]

المطلب الثاني:مكونات السيولة

يمكن أن تحصل البنك على السيولة إما من خلال ترتيب التزامات عليها، أو من خلال تصفية بعض أصولها فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال تسديد العملاء للقروض بالفوائد أو بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية، أما بنسبة توليد السيولة على جانب المطلوبات فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع.

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما[4]:

- السيولة الحاضرة
- السيولة شبه نقدية

أولا:السيولة الحاضرة: عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل مايلي:

---

[1] صادق راشد الشمري،"**إدارة البنوك الواقع والتطبيقات العملية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص377.

[2] أحلام بوعبدلي،حمزة عمي سعيد،"**دعم مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**"مرجع سبق ذكره، ص103.

[3] سيرين سميح أبو رحمة،"**السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة –دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**-"،رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية بغزة ،2009،ص19.

[4] محمد الجموعي قريشي ،"مداخلة بعنوان: "**أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**"، مجلة الباحث، العدد09،جامعة ورقلة،13أفريل 2011،ص265.

1. **النقدية بالعملة المصرفية أي المحلية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من العملات الرسمية ومساعدة محلية أو أجنبية وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره[1].
2. **الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:** حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة، في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى. وبذلك يلجا البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على مقابل نقدي[2].
3. **الشيكات تحت التحصيل:** وهي الشيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك وتحدد البنوك نسبة هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، وفقا للخبرة السابقة ،وبذلك لا يأخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر[3].

ثانيا:السيولة شبه نقدية (الاحتياطات الثانوية):

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة وبدون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة أو هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية (الأسهم، السندات) والأوراق التجارية المخصومة، واذونات الخزينة ـ أما المقصود بحولات الخزينة فهي (تلك السندات قصيرة الأجل التي تقوم الحكومة بإصدارها لغرض الحصول على الأموال خلال ظروف معينة أهمها هو عدم كفاية الإيرادات المقبوضة من اجل تغطية النفقات) تمتاز هذه الاحتياطات بقصر اجل الاستحقاق وضعف العائد، كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وأيضا في تحقيق بعض الإرباح للمصارف.[4]

---

[1] ضياء مجيد،**"اقتصاديات النقود والبنوك"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص295

[2] ضياء مجيد، **"الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية– البنوك التجارية– البنوك المركزية"**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2008، ص296.

[3] محرزي جلال، **"نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص117.

[4] صادق راشد الشمري،**"إدارة البنوك الواقع والتطبيقات العملية"**، مرجع سبق ذكره، ص379.

المطلب الثالث: أنواع السيولة ودوافع الطلب عليها .

تحتاج البنوك التجارية للسيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال إما من خلال الودائع أو من خلال الإقراض، اذ تختلف أنواع السيولة حسب طبيعة هؤلاء العملاء، كما أن هنالك دوافع تطلب من أجلها السيولة كدافع المضاربة.

أولا:أنواع السيولة

هناك أنواع كثيرة للسيولة باعتبارات مختلفة ومن أهمها[1]:

1. تنقسم السيولة حسب نسبتها إلى الفرد أو الدولة أو المؤسسة. فما كان منها للأفراد يسمى:سيولة الأفراد، وما كان منها للمؤسسات المالية، تسمى:سيولة المؤسسة، وقد تنسب الى الدولة ومؤسساتها، وحينئذ تسمى(السيولة الدولية) أو(سيولة الدولة) أي قدرة الدولة على توفير النقود للوفاء بالتزاماتها مع الدول الأخرى سواء كانت بدفع الالتزامات إليها نقدا،أو عن طريق المقايضة، أو المحاصة أو التسوية.
2. بالإضافة إلى هذا التقسيم فان هناك تقسيما أخر باعتبار الأيام والزمن وهي: سيولة باردة، سيولة دافئة، سيولة ساخنة.

أما الأنواع الثلاثة للسيولة الأكثر تداولا نذكر منها ودورها[2]:

1. سيولة البنك المركزي:هدفها توفير كمية من السيولة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.
2. سيولة السوق:هدفها توزيع وإعادة السيولة.
3. سيولة التمويل(سيولة مصرفية):هدفها تخصيص موارد السيولة.

ثانيا: دوافع الطلب على السيولة

تختلف دوافع الطلب على السيولة وفق ما يلي:

1. **دافع المبادلات**:يستمد باعث المبادلات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل؛إذ يتم استخدام النقود في تسوية المعاملات ويقصد بدافع المعاملات رغبة المؤسسات الاقتصادية أوالأفراد أو المشروعات في

[1] علي محي الدين القره داغي، "**إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية– دراسة فقهية اقتصادية–**"، مجلة اسرء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2010، ص15.

[2] حكيم براضية،"**إدارة مخاطر السيولة النظامية كمدخل لدعم سلامة النظام المالي**"، مجلة رؤى اقتصادية ، مجلة محكمة تصدر عن جامعة الوادي،العدد الثامن،2015،ص93.

الاحتفاظ بقدر معين من النقود على شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية ويعد هذا الدافع الرئيسي الذي يحفز تلك المؤسسات الاقتصادية على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة[1].

2. **دافع الاحتياط**:يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات غير المتوقعة مثل الأخطار، مثل خطر البطالة، المرض، الحوادث، ويرتبط أساسا دافع الاحتياط بالعامل النفسي والشخصي للأفراد، وبالتالي في حالة الانتعاش والرواج يقل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط أما حالات الكساد فإنها تؤدي على زيادة الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، وبالتالي لا يرتبط ذلك بالتغيرات في سعر الفائدة ولكن سيرتبط أكثر بالتغيرات في مستوى الدخل[2].

بالإضافة إلى حجم الدخل هناك عوامل أخرى يعتمد دافع الاحتياطي عليها وهي[3]:

أ- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به ؛

ب- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع؛

ت- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية؛

ث- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال.

3. **دافع المضاربة**: المضاربة هنا تكون في سوق الأوراق المالية إذ يفضل الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، من منظور أن البنوك هي مخزن للقيمة، حيث تمكن من الاستفادة من ارتفاع أسعار الأوراق المالية والاستفادة من المضاربة عليها بهدف تحقيق مزيد من الأرباح الرأسمالية[4].

[1] ضياء مجيد،"**اقتصاديات النقود والبنوك**"،مرجع سبق ذكره ، ص104.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**"، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي الكلي** "،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005، ص25.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**"، نفس المرجع، ص49.

المطلب الرابع: السيولة وسياسة الإقراض في البنوك التجارية (نظريات إدارة السيولة)

لإدارة السيولة أربعة نظريات تتمثل في نظرية القرض الايجاري ونظرية التحول ونظرية الدخل المتوقع إضافة إلى نظرية إدارة الخصوم والتي سيتم التفصيل فيها فيما يلي:

أولا:نظرية القرض التجاري: تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيًا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل،حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح.

وطبقًا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات طويلة[1] .

ثانيا:نظرية التحول: إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى نقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها العالمية، أي إمكانية تحولها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر[2].

ثالثا:نظرية الدخل المتوقع:تستمد هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولآجال مختلفة، ولذلك فان ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المحقق للمؤسسة المقترضة أي قدرتها على توليد نقدية والتي ستمنحها بتسديد أقساط القرض في مواعد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المحققة للبنك،وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة[3].

رابعا:نظرية إدارة الخصوم:وتفترق عن النظريات السابقة، من حيث أن الأخيرة تركز الاهتمام في تبرير نشاط البنوك التجارية على جانب الأصول أو العمليات. أما هذه النظرية فإلى جانب السيولة اعترافها بأهمية جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في البنك، فان السيولة تعتمد أيضا على مصادر التغذية الرئيسية أي على

---

[1] أحمد سعد الرباطي، صابرين المبروك الحداد، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية مشاركة بعنوان:" **إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية , الأسس والنظريات**"28-30 يوليو2015،ص12.

[2] سيرين سميح أبو رحمة،"**السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة –دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**-،رسالة ماجستير،" مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] حكيم براضية،جعفر هني مُحَّد، "**دور التصكيك الإسلامي في ادارة السيولة في البنوك الإسلامية**"، مرجع سبق ذكره،ص43.

الخصوم، وبصفة خاصة الودائع. وترجع هذه النظرية حاجة البنك التجاري الى السيولة الى سببين:الأول هو مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين، والثاني يتعلق برغبة البنك في توفير السيولة للاستجابة لرغبات طالبي القروض بمختلف أنواعها[1].

فعندما يتعرض البنك إلى نقص في السيولة فيمكنه التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق إعادة خصم للأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية أو غبرها، كذلك ترى هذه النظرية أن على البنك أن يشتري ما يحتاج إليه من السيولة، فباستطاعته الاقتراض من السوق النقدي، أي من البنوك الأخرى أو اقتراض الأموال العامة الحكومية، أو إصدار شهادات إيداع ادخارية متعددة الأنواع وغيرها[2].

[1] زينب عوض الله، أسامة مُحَّد الفولي، **"أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2003،ص131.

[2] جعفر هني مُحَّد، **"إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية"**، رسالة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف، 2011 ، ص18.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة سيولة البنوك التجارية.

من بين المعايير الاحترازية الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية للمصارف في كافة الدول تطبيقاً لمواءمة آجال ومصادر واستعمالات الأموال، هو معيار نسب السيولة الذي يعكس المعدلات الهامة التي يسترشد بها البنك التجاري في التعرف على حالة السيولة عنده، ويتبين من خلالها ما إذا كانت نسبتها ملائمة أو غير ذلك ليعمل على تعديلها بما يحقق له الكفاءة في نشاطه.

المطلب الأول: نسب السيولة ومؤشراتها وقواعد احتسابها.

تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفرها من الأهداف الأساسية للبنوك التجارية ولاسيما في البنوك وذلك لاحتياجاتها المستمرة إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزامات المالية.

أولا:نسب السيولة

أي تشير إلى مبالغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطات القانونية النقدية والأموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية ولمقابلة متطلبات المقاصة،إن ارتفاع نسبة السيولة لدى البنوك التجارية يعد عنصر جذب للمودعين إذ يؤدي ذلك إلى كسب ثقة المتعاملين مع البنك والشعور بأن أموالهم سيتم الحصول عليها حين طلبها ولكن من جانب آخر فان ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك أموالا عاطلة غير مشغلة الذي يعكس بالنتيجة على ما تحققه البنوك من أرباح انطلاقا من العلاقة العكسية بين السيولة والربحية.

ويمكن قياس السيولة باستخدام نسب أساسية على الوجه الآتي[1]:

1. نسبة الموجودات المتداولة /إجمالي الودائع ×100 وتقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل الموجودات.
2. نسبة الموجودات السائلة/الموجودات×100 وتقيس هذه النسبة أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول.

من أهم نسب السيولة التي لا يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، والتي تمتلك بالتالي حرية كبيرة في تركيبها هي:نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة الاحتياطية، معدل السيولة النسبية.

[1] جودت جعفر خطاب، **"إعادة هيكلة البنوك دراسة تطبيقية"** ، الطبعة الأولى، دار دجلة ، عمان، 2009، ص154.

ثانيا:مؤشرات السيولة المصرفية

وتستخدم البنوك عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف وهي:

1. نسبة الرصيد النقدي (المعدل النقدي): ،تحتفظ البنوك التجارية عادة بنسبة من النقدية إلى الودائع، تسمى الرصيد النقدي أو المعدل النقدي في ضوء معدلات السحب اليومية، وتملك البنوك التجارية حرية كبيرة في تركيب المعدل النقدي لديها[1].

وتستخرج وفق المعادلة الآتية[2]:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق+أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية ،ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك؛

إذ تبين المعادلة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرت المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعدها .

ونرى أن النسبة الأخيرة جديرة بالاستخدام لعدة أسباب نذكر منها[3]:

أ- أنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تأخذ في الحسبان، فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد بالبنك، ومراعاة ألاّ تتجاوز هذه النسبة، النسبة المتعارف عليها.

ب- أن المعادلة الأخيرة - أخذت في الحسبان وهو ما أغفلته المعادلة السابقة (النقدية / الودائع) الالتزامات الأخرى وهي عبارة عن التزامات تقترب من صفة الودائع، ويتعين على البنك الوفاء بها

[1] ضياء مجيد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص297.

[2] بلال نوري سعيد الكروي، "**تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة– دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين ولرشيد**"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، ص7.

[3] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "**أسواق المال وتمويل المشروعات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص233.

حالاً، أو في المستقبل القريب مثال ذلك: الشيكات والحوالات وخطابات إعتمادات دورية مستحقة الدفع، الأرصدة المستحقة للبنوك والقروض من البنك المركزي.

و يذكر البعض المجموعة التالية من العوامل التي تؤدي إلى زيادة نسبة الرصيد النقدي لدى البنك التجاري[1]:

أ- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والهيئات؛

ب- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للمتعاملين؛

ت- تحقيق رصيد دائن للبنك قبل البنوك الأخرى؛

ث- الاقتراض من البنك المركزي ؛

ج- زيادة رأس المال البنك.

والتجاء البنك إلى أحد هذه العوامل يؤدي إلى زيادة الرصيد النقدي وبالتالي يسمح للبنك بزيادة قروضه وخلق مزيد من حسابات الوديعة، ولا شك أن التأثير على العوامل السابقة تأثيرا عكسيا يؤدي الى خفض نسبة الرصيد النقدي والى الحد من مقدرة البنك على الائتمان.

2. نسبة الاحتياطي القانوني: يحتفظ البنوك التجارية برصيد أو بأرصدة لدى البنك المركزي بدون فوائد بنسبة معينة من مجموع الودائع، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي هذه النسبة، ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{التزامات أخرى+قيمة إجمالي الودائع}} \times 100$$

وتتضمن الالتزامات الأخرى البنود المشابهة للودائع حيث يتعين على البنك الوفاء بها حالا أو لأجل قريب، وهي عبارة عن شيكات وحوالات واعتمادات مستحقة الدفع –الأرصدة المستحقة للبنوك- ومبالغ مقترضة من البنك المركزي[2].

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم، "**تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص257.

[2] محرزي جلال، "**نحو تطوير و عصرنة القطاع المصرفي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص119.

3. **نسبة السيولة العامة**:تعني السيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء – وفقاً لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة[1].

4. **نسبة التوظيف**: تعتبر هذه النسب إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف ، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض ،وتعتبر نسبة التسهيلات الى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح ،وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياستها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة وقد تحددها السلطة النقدية بأن لا تتجاوز هذه النسبة[2] 40%.

المطلب الثاني: متطلبات السيولة والعوامل المؤثرة فيها

على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من حجم الودائع التي يتم إيداعها لديها تسمى متطلبات السيولة كما أن هنالك مجموعة من العوامل تؤثر في السيولة لدى تلك البنوك سيتم التفصيل فيها.

أولا:متطلبات السيولة

تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن 30 % من إجمالي الودائع وما في حكمها، مع ضرورة توافر قدر إضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي أو الفصلي على القروض والسلفيات، وكذلك السحب غير المتوقع من الودائع، ممّا يبين مدى الصعوبة التي تنطوي عليها عملية تقدير الاحتياجات من السيولة.

1. **السيولة لمقابلة سحب الودائع**: تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك، فهي تمثل التزامات قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث درجة السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى : تحت الطلب، توفير، آجلة... الخ.

[1] ضياء مجيد،"**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[2] أحلام بوعبدلي،حمزة عمي سعيد،"**دعم مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**"مرجع سبق ذكره، ص105.

أو وفقاً لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية... الخ. ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة[1].

تصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي[2]:

أ- ودائع مؤكدة السحب.

ب- ودائع محتملة السحب.

ت- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب المرتبات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال أسبوع وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

بصفة عامة تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة ، لذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع.

ومما سبق فان للسيولة عدة أدوار أو وظائف هي[3]:

- تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة؛
- مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة، (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر)، ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة؛
- الوظيفة الثالثة هي مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي للإدارة فرصة تدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب؛

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، "**المنشأة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**"،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص120.

[2] نصر رمضان احلاسه، "**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة–دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة–**"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية–غزة، 2013، ص36.

[3] عبد الغفار حنفي،رسمية قرياقص، "**أسواق المال وتمويل المشروعات**"، مرجع سبق ذكره، ص275.

- تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه المسحوبات.

2. السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات: تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، و تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات[1].

حيث يمكن إبرازها بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم (2–1): السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات

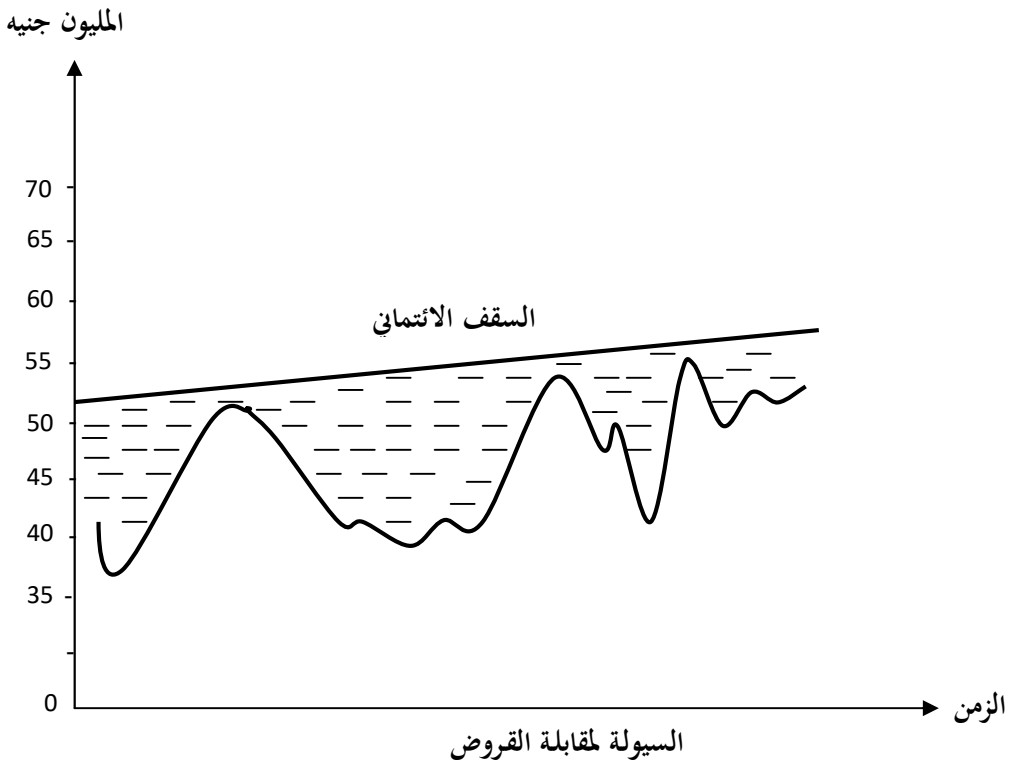

المصدر: السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار حنفي،"**الأسواق المالية**" مرجع سبق ذكره، ص204.

[1] نصر رمضان احلاسه، "**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة–دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة–**"، مرجع سبق ذكره، ص36.

فالخط الذي يمر بالنقط القصوى يسمى بالسقف الائتماني ،فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة – فالنقط أسفل الخط أو السقف الائتماني تمثّل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية.

إذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلابد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها البنك[1].

إذا كانت نسبة (القروض / الودائع) مرتفعة استلزم الأمر البحث عن حل ملائم لتوفير السيولة لتمويل القروض المحلية من خلال حملة لتنشيط وتنمية حجم الودائع أو التكامل مع مؤسسة مالية أخرى[2].

ثانيا:العوامل المؤثرة في السيولة

تتأثر السيولة سواء بالسلب أو الإيجاب بعوامل عدة نذكر بعضها فيما يلي:

1. **عمليات إيداع وسحب الودائع**:تؤدي عمليات سحب الودائع نقدا الى تخفيض نقدية الصندوق وكذلك إلى تخفيض احتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي الى تقليص سيولته.في حين تؤدي عمليات الإيداع إلى تحسين سيولة المصرف التجاري[3] .
2. **معاملات الزبائن مع الخزينة العامة**:سيولة البنك التجاري يمكن أن تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:

أ- أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى بنك تجاري؛

ب- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة؛

ت- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة[4].

---

[1] عبد الغفار حنفى،رسمية قرياقص، "**أسواق المال وتمويل المشروعات**"، مرجع سبق ذكره، ص276.

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، "**المنشأة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**"،مرجع سبق ذكره،ص124.

[3] أسعد حميد العلي، "**إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**"، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص193.

[4] حكيم براضية، جعفر هني محمّد ، "**دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**"،مرجع سبق ذكره، ص32.

3. **رصيد عمليات المقاصة بين المصارف** : سيولة المصرف التجاري تزداد إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدي البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى[1].

4. **علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية**:يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية، من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي على سياسة تقليص عرض العملة، فانه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، مما يقلل قبليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن زيادة الأرصدة النقدية للبنوك، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة[2].

5. **رصيد رأس المال الممتلك**:من المعروف أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس،وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، وبالتالي تقل قدرته الاقراضية وانخفضت قابليته على تسديد التزاماته التجارية[3].

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية المؤثرة على سيولة البنوك التجارية.

تستهدف أدوات السياسة النقدية التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية والتأثير بالزيادة أو التخفيض للتأثير في عرض النقد.

أولا: التأثير على السيولة المصرفية

ترتكز هذه الوسيلة على التأثير على كلفة الوصول إلى النقود الصادرة عن البنك المركزي، أي السندات المتداولة والحسابات الجارية التي تمتلكها المصارف إلزاميا ،لكن الحسابات الجارية هي التي تهتم بها بشكل خاص السياسة النقدية.

[1] هند يوسف أبو قرون، "**إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** " المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية ،2005، ص6.

[2] حكيم براضية، "**التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة مالية،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010-2011، ص04.

[3] د أسعد حميد العلي، "**إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**"، مرجع سبق ذكره،ص194.

يكون التأثير على السيولة المصرفية على إمكانية وكلفة الوصول إلى العملة المركزية، بمعنى آخر التأثير على كمية العملة التي تستطيع المصارف أن تحصل عليها وعلى سعرها، وفي الأخير نستطيع القول بالتأثير بواسطة معدلات الفائدة[1].

ثانيا:الأدوات الكمية المؤثرة في السيولة المصرفية

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات للتحكم و التأثير في عرض النقدي وفي حجم الائتمان وذلك تبعا للسياسة النقدية[2].

ويطلق عليها أحيانا متغيرات السياسة لأنها تقع مباشرة تحت التحكم المباشر للسياسة النقدية ،ويمتلك البنك المركزي عددا من الأدوات وهي: معدل الاحتياطي القانوني ومعدل الخصم وعمليات السوق المفتوحة التي تمكنه بشكل غير مباشر من التأثير على حجم كمية وسائل الدفع وذلك من خلال تأثيره على السيولة التي تمتلكها هذه البنوك التجارية أو على معدلات الفائدة، وهذه الآلية لها طريقان محتملان:

- الأول:فد يكون من خلال التأثير على سيولة البنك التجاري بهدف التأثير على سوق النقد.
- الثاني:قد يكون من خلال التأثير في ظروف سوق النقود للتأثير على سيولة البنوك التجارية[3].

ثالثا:الأدوات النوعية المؤثرة ف السيولة المصرفية

تستهدف تنظيم الائتمان أو التوسيع في منحه لقطاعات اقتصادية معينة على حساب قطاعات اقتصادية أقل أهمية، فالأدوات النوعية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل، وهي:

تنظيم القروض الاستهلاكية، تخصيص التمويل، قيام البنك ببعض العمليات المصرفية، الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، النسبة الدنيا للسيولة (والتي تم التطرق إليها سابقا)[4].

خلاصة الفصل:

[1] B.Bernier et y.Simon, **" initiation a la macroéconomie "**, 1edition, Paris, 1989 , p 390.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **"السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي"**،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013،ص108.

[3] السيد متولي عبد القادر، **"اقتصاديات النقود والبنوك"**، مرجع سبق ذكره،ص191.

[4] رجراح وهيبة، **"إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها"**،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد05، 2014، ص271.

البنك مؤسسة مالية تقوم بحفظ ودائع الأفراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والآجال، والسيولة تعتبر من أبرز اهتمامات البنوك و أنّ معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير.حتى وإن لم يكن هناك متطلبات قانونية للسيولة فإن أي بنك لابد وأن يحتفظ بنقدية في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة ولابد له من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأصول إلى خزائن النقدية، ولذلك وجب على البنك أن جاهز دائماً لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات.

وباعتبار البنك المركزي السلطة النقدية في البلاد وعلى رأس الهرم المصرفي له دور هام يلعبه اتجاه البنوك التجارية فانه يستطيع التحكم في وسائل الدفع بالإضافة إلى قدرته على التأثير في سيولة هذه الأخيرة و في أسعار الفائدة و هذا ما تم التطرق إليه في هذا الفصل.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

(2016-2011)

تمهيد:

بعد إتمام الدراسة النظرية التي قمنا بها، والتي تطرقنا فيها إلى كل من السياسة النقدية و السيولة المصرفية وبعض المفاهيم المتعلقة بأدوات السياسة النقدية المؤثرة في سيولة البنوك التجارية، وقد ارتأينا تدعيم دراستنا النظرية السابقة بدراسة تطبيقية بغية توضيح كيفية تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية في الجزائر ، وذلك بأخذنا بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت كنموذج باعتباره أحد البنوك التجارية معتمدين على مجموعة من المعلومات والإحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها. حيث من خلال هذا الفصل سنتعرض إلى:

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية المؤثرة على سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت .

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم المؤسسات المالية، وهذا لما له من مكانة كبيرة في القطاع المصرفي الجزائري، باعتباره رائد في مجال العمل المصرفي، وله مكانته بين البنوك التجارية ومن هنا سنتعرف على هذه المؤسسة المالية على النحو الموالي.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وسنتعرف فيمايلي على كل ما يتعلق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 الموافق ل 07 جمادى الأولى 1402، بمقتضى المرسوم رقم 82-206 وقد تفرع عن البنك الوطني الجزائري (BNA) لأنه في الحقيقة تم تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة هذا الأخير.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويمثل أيضا بنك التنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت[1].

وقد نشر قانونه الأساسي في الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 1982/03/16، وظهر البنك في تلك الفترة لسببين أساسيين هما[2]:

1. رغبة الدولة في تدعيم قطاع الفلاحة بهدف زيادة مردود يته، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف، ولهذا فإن جل نشاطه قد انصب على تدعيم القطاعات الزراعية الأكثر استهلاكا في الجزائر.
2. ضرورة الاقتصاد الملحة والظروف الاقتصادية أوجبت نشوء هذا النوع من البنوك بغية رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني، وإعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي،تنمية الري ببناء السدود وحفر الآبار،الزيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة ولتحقيق هذا الهدف فإنه من الضروري وضع تخطيط فلاحي حقيقي وهيئة مالية مستقلة بذاتها قادرة على تمويل هذا القطاع ونشاطاته خاصة إذا علمنا أنه قبل تلك الفترة كان هذا القطاع

[1] www.badr-bank.net, 10/04/2017, h20 :30.

[2] مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية العدد 16-1982/03/11.

يعاني من مشاكل عديدة خاصة في توفير الموارد المالية وعليه وضعت خطة عمل تتعلق بجميع الميادين المتعلقة بالفلاحة وظهر البنك كهيئة مالية واندرج تلقائيا في قائمة البنوك المتخصصة في:

أ- التكفل بتحويل الحاجيات المختلفة للقطاع الفلاحي.

ب- تمويل كل المشاريع التي تساهم في تنمية الأرياف.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف، وأصبح يمول مختلف القطاعات الاقتصادية ويعتبر صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر مقارنة بالهيئات الأخرى.

في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) وأصبح يحتضن في يومنا هذا 350 وكالة و31 مجموعة جهوية ومحلية، يشغل البنك حوالي 1000 عامل ما بين إطار وموظف.

وبنك بدر ينتهج سياسة النمو على أساس انتقائي لتطوير المنتجات والخدمات التقليدية وابتكار منتجات وخدمات جديدة لإرضاء عملائه في مختلف الأسواق واستهداف عملاء جدد، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دج، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة[1].

ثالثا: مراحل تطوره

لقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بثلاث مراحل أساسية هي[2]:

المرحلة الأولى: 1982- 1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

المرحلة الثانية: 1991 – 1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلال التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع

[1] www.badr-bank.net10/04/2017, h20 :30.
[2] Agenda Banque de l'Agriculture et du Développement Rural , 2009 , P1.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهد ت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك،لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- **1991**: تم الانخراط في نظام سويفت "**SWIFT**" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- **1992**: تم وضع نظام "**SYbu**" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى(Télétraitement) إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- **1993**: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.
- **1994**: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- **1996**: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
- **1998**: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB).

المرحلة الثالثة: 2000 -2003: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

و للتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة للاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات بتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

- **2000**: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياساته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك بالاعتماد معايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
- **2001**: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة

التقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه الزبائن، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس(la banque assise) مع خدمات مشخصة.

- **2002**: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.
- **2004**: لقد كانت سنة **2004** مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال التقنيات الجديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمال المصرفي الجزائر.

كما عمل مسؤولوا بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية في الأوراق النقدية (les guichets automatiques des billets)المرتبطة ببطاقات الدفع.

المرحلة الرابعة: 2004-2007: سايرت هذه المرحلة التطورات المعلوماتية إلا انه تراجع البنك عن تمويل النشاطات غير الفلاحية وهذا نظرا لزيادة الديون المتعثرة، ونظرا للتقلص الكبير لموارد البنك و التي كانت أغلبها من النشاطات غير الفلاحية التي تضمن موارد دائمة للبنك وخاصة في المناطق الريفية التي لا يوجد فيها وكالات تابعة للبنوك الأخرى والتي تنشط في المجالات التجارية و الصناعية.

المرحلة الخامسة: 2007-2009: التركيز على تنمية القطاعات الفلاحية والصناعية والغذائية والصيد البحري وعلى النشاطات الملحقة وإطلاق العديد من المشاريع والمنتجات كالتأمينات البنكية وقروض العتاد الفلاحي.

المرحلة السادسة: 2009-2014: انطلاق العمل بالبطاقة البنكية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي مخصصة لكافة الزبائن لديهم دفتر توفير على مستوى البنك.

المطلب الثاني:وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والهيكل التنظيمي له

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من الوظائف كما يتميز بهيكل تنظيمي يميزه عن غيره من البنوك الأخرى، وهو ما سيتم التفصيل فيه في هذا المطلب.

أولا:مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي[1]:

1. يقوم بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله واستخدامها.
2. يتلقى الودائع الفورية و المؤجلة من أي شخص مادي أو اعتباري.
3. يمد جميع الأشخاص الماديين أو الاعتباريين بالقروض بمختلف أنواعها.
4. يقدم مساعداته المهنية المتمثلة في ملاية للمهن الفلاحية.
5. يقوم بتمويل القطاع الفلاحي والصناعي.
6. التكفل بتمويل قطاع الفلاحة من حيث عملية التنمية والتجهيز.
7. ترقية النشاطات الزراعية والصناعات الحرفية والصيد البحري وكل النشاطات المتعلقة بالتنمية الريفية.
8. يقوم بدور المراسل بين البنوك الأخرى وتولي عمل مؤسسات وكالات القرض الوطنية كما يكون وسيط في ذلك.
9. يتلقى جميع عمليات الدفع وتحصيل وثائق التجارة والمالية.
10. تمويل قطاع التجارة الخارجية (التصدير و الاستيراد).
11. التكفل بمختلف المشاريع التي تدخل في إطار تشغيل الشباب.تمويل مزارع الدولة، المجموعات و التعاونيات، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات و التسويق وأيضاً الدواوين و مؤسسات الغابات.

[1] مقابلة مع موظفة "**مكلفة بمصلحة الزبائن**" بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، ، يوم 09 أفريل2017.

ثانيا:المخطط العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أجل تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على تجنيد الوسائل المادية والبشرية وتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد هذه العلاقات الرسمية بين هؤلاء الأطراف، حيث يضم الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من المديريات وكذا الرئيس المدير العام الذي يعتبر السلطة الأعلى للبنك وهو ممثل وفق الشكل التالي:

الشكل رقم:(3-1): المخطط العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

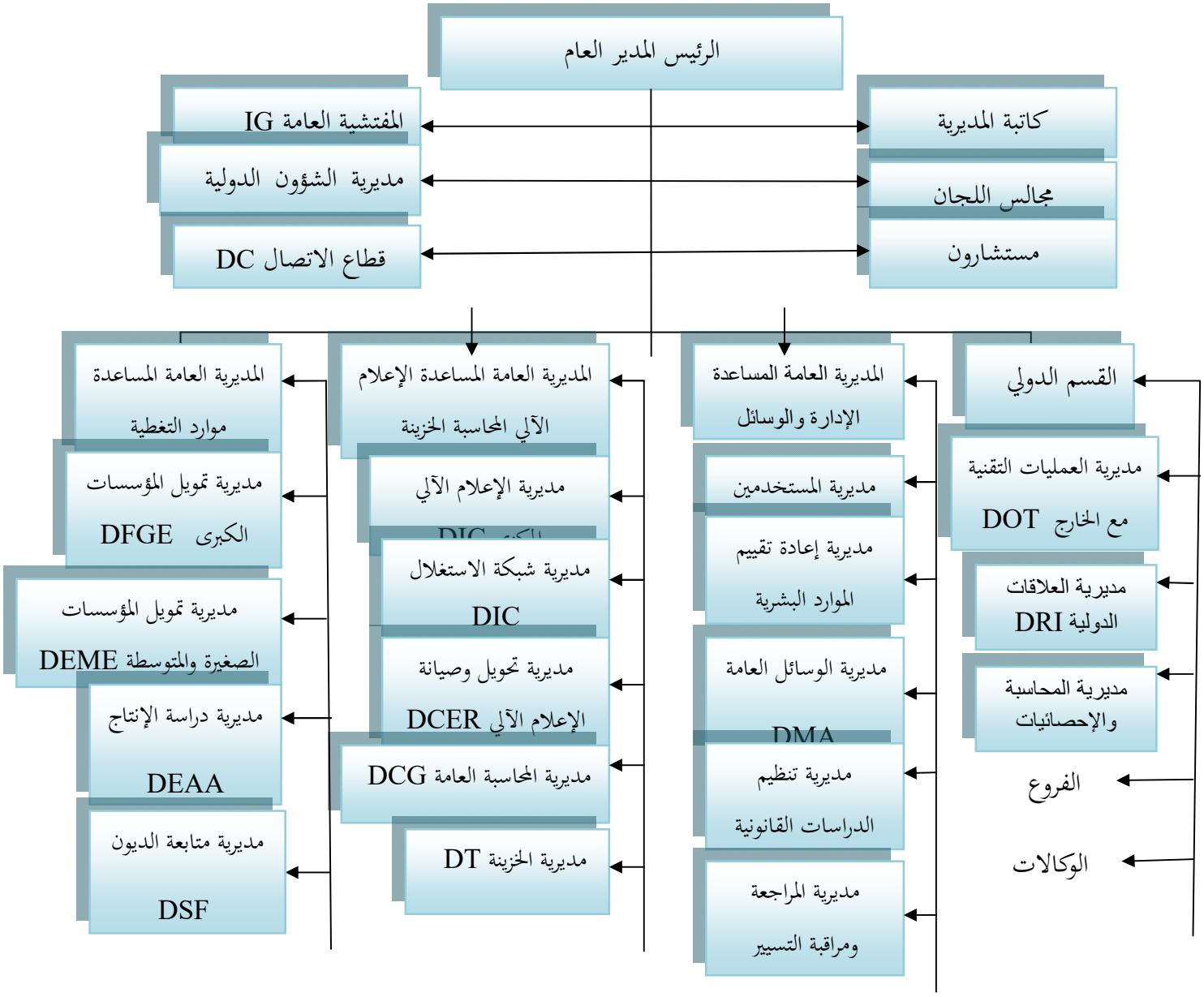

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr.

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة خدمات في أولها فتح الحساب البنكي والذي يتم وفق إجراءات وقواعد محددة والتي تضم ما يلي:

أولا: الوثائق اللازمة:

تختلف مجموعة الوثائق المطلوبة حسب نوعية الزبون مادي(شخص عادي أو طفل) معنوي (مؤسسة تجارية، خدماتية) وهي:

1. نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
2. بطاقة إقامة.
3. ملأ اتفاقية فتح الحساب
4. ملأ بطاقة الإمضاء
5. دفع مبلغ معين يختلف من زبون إلى آخر حسب الحساب المفتوح.

بعد تقديم الوثائق المطلوبة يقوم الزبون بتلقي وثيقة إثبات والتي تسمى (RIB)، تعتبر كدليل تمكنه من إجراء عملية سحب أو دفع أو اطلاع على الرصيد بمجرد إظهارها.

تحتوي (RIB)على رقم الحساب المتكون من 20 رقم، وهو رقم شخصي، وخاص بكل زبون ويحتوي على:

أ- 300 00رقم البنك في الجهاز المصرفي جزائري.

ب-544 رمز وكالة تيسمسيلت.

ت-رقم الزبون المتكون من 06 أرقام.

ث-المفتاح 02، السلسلة03 ، ورمز العملة01.

كما يقوم البنك بتقديم خدمات أخرى كجمع وحفظ الودائع، تقديم الشيكات[1] وفتح حساب للأطفال[2] وتقديم القروض ومنح البطاقات الالكترونية.

[1] الملحق رقم 01.
[2] الملحق رقم02.

ثانيا:البرامج المستخدمة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

عند تشغيل الكمبيوتر يدخل الموظف كلمة السر الخاصة به فيظهر على الشاشة برنامج (sybu)و حقوقه محفوظة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية 2013-2016 و يعمل بشبكة وطنية(Intranet)كما يضم شبكة على مستوى المؤسسة (Extranet).

يحتوي برنامج (sybu)على 30قائمة أو جدول يضم كل جدول عدة حقول -les champs – التي يحتاجها الموظف لإدخال معلومات الزبون للقيام بعملية معينة و نستعرض بعض الجداول الخاصة بالبرنامج[1]:

ثالثا: أدوات الدفع الالكترونية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

لقد قطع بنك الفلاحة والتنمية الريفية شوطا كبيرا في استعمال وسائل الدفع الالكترونية مقارنة مع غيره من البنوك من خلال إدراجه للعديد من الخدمات الالكترونية التي تسهل على العميل القيام بمختلف عمليات السحب والدفع وفتح الحسابات بسهولة تامة و سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عامة حول أهم هذه الخدمات و مميزاتها:

1. **البطاقات الذكية**:وهي كالتالي:

أ- **بطاقة CIB**: وهي اختصار لكلمة **C**ARTE **I**NTER **B**ANCAIR أو البطاقة بين البنوك وتمنح للعملاء ألكثيري التعامل مع البنك ولا يتم تسليمها إلا بعد توقيع اتفاقية التاجر و ميزة هذه البطاقة أنها تسمح بتحويل المبالغ لأي حساب حتى لو كان لصالح متعامل مع بنك آخر ، والمتعامل بهذه البطاقة لا يستطيع استعمالها أكثر من مرة في الأسبوع مع اقتطاع 30 دج في كل عملية الكترونية[2].

ب- **بطاقة CBRI** : هي بطاقة بنكية توفر الوقت والجهد وتتميز بالسرعة والتوفر في كل المناطق الإقليمية، يكون السحب حسب الدخل الشهري المنصوص عليه في العقد بين العميل والبنك ،يمكن سحب 80% من هذا الدخل، كما يمكنه سحب هذه النسبة على عدة مرات، المهم أن تكون المدة بين عملية السحب الأولى و عملية السحب الأخرى

[1] الملحق من رقم03 -04.

[2]الملحق رقم05.

هو 48 ساعة حتى يتم اقتطاعه من الحساب الخاص بالعميل من قبل المالية في الجزائر حتى لا يصبح الحساب دائن وإلا تعرض الحساب لغلق مؤقت من قبل البنك، ويمكنك تحويل الحساب إلى دفتر التوفير[1].

ت- **بطاقة التوفير TAWFIR**: وهي بطاقة بنكية بدأ العمل بها في نهاية 2012 وتسمح بتحويل المبالغ من الحساب البنكي الى حساب توفير بسهولة بالإضافة الى تيسير عمليات السحب من الشبابيك الآلية لشبكة الخدمات المصرفية الالكترونية بين البنوك[2].

ث- **البطاقة الذهبية GOLDE**: وتمنح هذه البطاقة لأصحاب الرصيد الملاءة المالية العالية الذين يملكون أرصدة مالية كبيرة لدى البنك وهم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين لديهم صفة التاجر وتعاملهم مع البنك دائم باعتبارهم محل ثقة البنك و تسمح هذه البطاقة بتحويل مبالغ مالية ضخمة بين الحسابات [3].

رابعا: خدمات الكترونية أخرى في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1. **الموزعات الآلية**:توجد عدة أنواع للموزعات الآلية نذكر منها:

أ- الموزع الآلي أو وحدة الدفع الآلي.

ب- الموزع الآلي الخاص ببنك بدر لا يمكن السحب منه إلا ببطاقة البنك و يدعى(DAB).

ت- الموزع الالكتروني الخاص بجميع الشبكات البنكية يعمل بشبكة وطنية.

ث- وهي خاصة بالتجار تقوم بتحويل المبالغ من حساب الزبون إلى حساب التاجر آليا مع اقتطاعات تعود للبنك.

2. **خدمة المقاصة الالكترونية**:عندما يقوم عميل بتحويل مبلغ من حسابه في البنك إلى حساب خارجي كانت العملية تتم في أكثر من 30 يوم من أجل تسوية الحسابات بين البنوك على مستوى البنك

[1] الملحق رقم06.
[2] الملحق رقم07.
[3] الملحق رقم08.

المركزي أما الآن وفي وجود خدمة المقاصة الالكترونية فاستلام المبلغ يكون آني أما التسوية بين البنوك تتم في 48 ساعة.

3. **خدمة BADR NET:** هي عبارة عن اتفاقية بين البنك والعميل تسمح للعميل بالاطلاع على حسابه والقيام بعمليات الدفع و تحويل الأموال عن طريق الانترنت .

المبحث الثاني:تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت من بين أهم البنوك التجارية الرائدة في المجال المصرفي بالولاية، أخذت هذه المكانة من خلال مجموعة من السمات تميزها عن غيرها من الوكالات الأخرى كحسن التعامل مع الزبائن و العملاء.

المطلب الأول:تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت والهيكل التنظيمي له

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت وبما أن لكل منشأة هيكل تنظيمي يميزها فسيتم من خلال هذا المطلب الحديث عن الهيكل التنظيمي لوكالة تيسمسيلت و المبادئ التي يرتكز عليها البنك.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (تيسمسيلت)

أنشئ بنك بدر تيسمسيلت يوم 17 مارس 1982، كوكالة تابعة إداريا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت، تحمل الرمز 544، تضم 13 عاملا في عدة مصالح ، يقع مقرها بحي 119 مسكن بوسط مدينة تيسمسيلت، ويديرها اطار بصفة مدير ويساعده في ذلك مجموعة من الإطارات برتب ووظائف مختلفة[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

كان يضم في السابق ثلاث مصالح هي: مصلحة القروض ومصلحة المنازعات، مصلحة المحاسبة، حيث تندرج كلها تحت سلطة المدير لتتوسع و تتفرع المصالح في الهيكل التنظيمي الجديد، حيث أصبحت تحتوى على مصالح جديدة كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

الشكل رقم:(3-2): الهيكل التنظيمي لعام 2003 (Banque Assise).

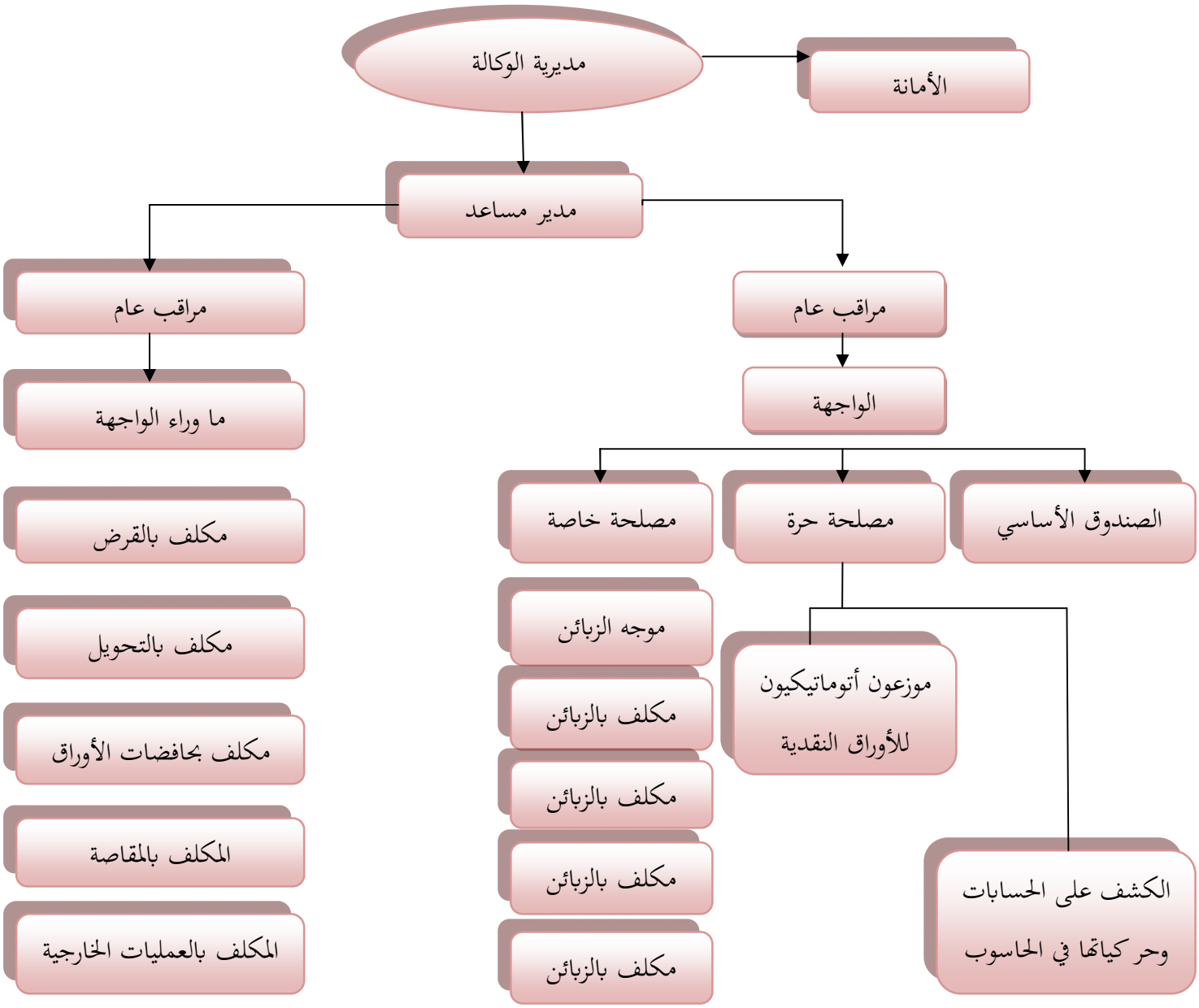

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

الشكل رقم:(3 -3) : الهيكل التنظيمي لعام 2009 (OCA) .

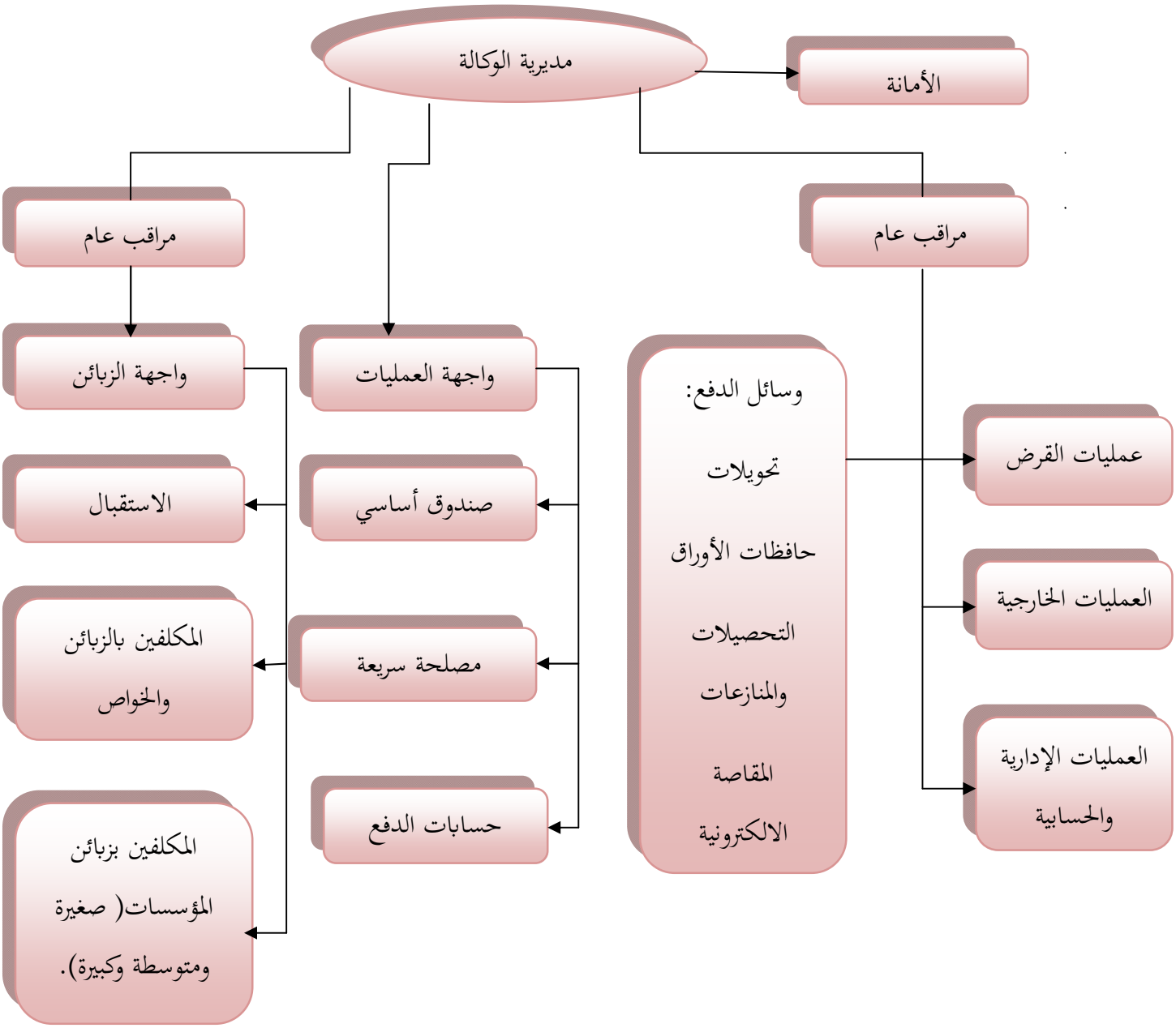

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

ثالثا:المبادئ التي يرتكز عليها البنك

تتمثل جملة المبادئ التي يقوم عليها البنك، فيمايلي[1]:

1. **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله،يقدم له الخدمات،يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل مايحدث في الساحة الاقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.
2. **مبدأ القرض والمخاطرة:** إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات التي يطلبها البنك.
3. **مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل المصرف بأموال الناس الذين إذا رغبوا بسحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم، أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن.
4. **مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.
5. **مبدأ الأمن:**يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخال أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة،إذ البنك يعمل كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

المطلب الثاني:أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى كغيره من البنوك التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيمايلي:

أولا:الأهداف العريضة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولوية تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية: قطاع الفلاحة، قطاع الصيد البحري والموارد المائية وتمويل برامج التنمية الريفية. يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها[2]:

1. القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتجية للبنك.

[1] WWW.Badr BanK.net,10/04/2017, h20 :30.

[2] معلومات مقدمة من طرف موظفة مكلفة بمصلحة الزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

2. القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
3. القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية.
4. قروض للسكن والصندوق الوطني للسكن (CNL) .
5. قروض للمهن الحرة للشباب الحاصل على الشهادات في طلب قابل التسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية.
6. قروض مرجعية النشاطات الإستراتجية، وقد حددت محاور النشاطات التي تركز عليها البنك تمويله مستقبلاً في قائمة جديدة تضم:

أ- الفلاحة والنشاطات التابعة لها.

ب- الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.

ت- صناعة العتاد ألفلاحي.

ث- الصناعات الغذائية الفلاحية.

ج-تسويق وتوزيع والمنتوجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتجية.

ح-تنمية العالم الريفي خاصة ونشاطات الحرفيين الصغار.

خ- السكن الريفي.

د- المشاريع الاقتصادية المجاورة ومشاريع الري الصغيرة.

ذ-صناعة السروج والأدوات الجلدية وصناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفليين والموارد الخيزرانية.

وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف، كما أنها تهتم بطلبات القروض ومعالجة ملفات القروض. إن البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الإستراتجية والسهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار.

لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية واحترام المهل المحددة، هذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق

المطلوبة، كما أن نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دورياً من طرف البنك وهناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك بدر.

ثانيا: الأهداف المستقبلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت:

تسعى الوكالة جاهدة لبلوغ الأهداف المتمثلة في:

1. جميع مصادر التمويل والكيفية الجيدة لاستغلالها.
2. التعريف بالمنتوجات البنكية وبيع أكبر قدر ممكن.
3. الحفاظ على السيولة.
4. تقليص نسبة المخاطرة البنكية في تقديم القروض.
5. تطوير القطاع المصرفي باستعمال الوسائل المتقدمة.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية المؤثرة على سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

يسعى بنك الجزائر من خلال السياسة النقدية إلى التأثير في السيولة المصرفية عن طريق التحكم في حجم الائتمان، ومن أجل الوصول إلى الهدف المسطر يستخدم البنك في ذلك مجموعة من الأدوات أثبت الواقع نجاحها في التأثير على حجم السيولة لدى البنوك التجارية.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر المؤثرة على السيولة المصرفية.

بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية يستعمل مجموعة من الأدوات للتأثير في حجم السيولة المصرفية كالاحتياطي الإجباري أو القانوني وعمل على استحداث آليات جديدة كأداة استرجاع السيولة.

تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أولا: التدخل في السوق النقدية: منذ بداية عام 2002 ،أصبحت السوق النقدية قناة لإعادة تمويل البنوك التي تحسنت سيولتها بصفة خاصة ،وان التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك وما ترتب عنه من فائض في السيولة في ظل غياب أي لجوء لبنك الجزائر إلى إعادة التمويل ،أدى بنك الجزائر إلى التدخل على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى استرجاع السيولة بغرض ضبط ومواجهة هذا الفائض يتعلق الأمر بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية التي تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء من أفريل 2002.[1]

ثانيا:تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري:خول قانون النقد والقرض للبنك المركزي تحديد نسبة الاحتياطي بكل حرية إلا أن المشرع حدد نسبة قصوى لا يجوز تجاوزها إلا في حالة الضرورة المثبتة قانونا والمقدرة[2]28%.

يكون دخول بنك الجزائر في السوق النقدية كطرف سواء بشراء أو بيع السندات العامة أو الخاصة وفقا للحدود والشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض وفي هذا الإطار أصدر هذا الأخير نظام رقم 91-08 مؤرخ في 14أوت 1991 تضمن تنظيم السوق النقدية[3].

---

[1] موسى مبارك أحلام، "**آلية رقابة البنك الجزائري المركزي على أعمال البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية- دراسة حالة بنك الجزائر-**" رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص141.

[2] قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في أفريل 1990 المادة 93.

[3] النظام رقم 91-08 مؤرخ 14أوت ، الجريدة الرسمية العدد24 مؤرخ في 29 مارس 1992.

ثالثا:سياسة إعادة الخصم: نص المشرع الجزائري على هذه التقنية من خلال الأمر 03-11المتعلق بالنقد والقرض وذلك في المادة (41)التي نصت على كيفيات إعادة وشروط الخصم بموجب نظام يصدره مجلس النقد والقرض وقد قام هذا الأخير بإصدار نظام رقم2000-01 المؤرخ في 13 فيفري 2000 يتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية في ظل قانون نقد والقرض[1].

رابعا:آلية امتصاص السيولة: إن تواصل التحسن المعتبر للسيولة لدى البنوك وظهور فائض كبير منها المصاحب لانكماش احتياجات البنوك للسيولة والمتزامن مع تطور خزينة البنوك ؛واصل بنك الجزائر استعمال الأداة غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة التي أدخلت كآلية جديدة لامتصاص السيولة[2] تم دخول أداة استرجاع السيولة حيز التطبيق بموجب التعليمة رقم2002/20 الصادرة في أفريل 2002 والتي أدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة ل07 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية[3].

ليتم تدعمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر في أوت 2005[4].

خامسا:تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:جاء تطبيق آلية تسمية الوثيقة المعلمة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام الممر في الجزائر وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لبنك الجزائر ،وذلك في شكل عملية على بياض ،تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر ،تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر .

وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاط سنة 2008 وحتى السداسي الأول من سنة 2009 ومعدل الفائدة على التسمية الخاصة بالوديعة يمثل معدل مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر[5] .

---

[1] قانون النقد والقرض 90- 10 المعدل والمتمم (من المادة69الى 75).

[2] موسى مبارك أحلام، مرجع سبق ذكره، ص142.

[3] التعليمة رقم 02-2002 الصادرة في 11أفريل 2002.

[4] التعليمة رقم 05/04الصادرة ي 14جوان 2005.

[5] رايس فضيل،"**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)**" ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 23 شتاء ربيع، 2013،ص201.

المطلب الثاني:تطور الوضعية النقدية(تطور حجم القروض والودائع) لبنك بدر وكالة تيسمسيلت

من أهم مميزات الوضعية النقدية لهذه السنوات هو وجود ذلك الفائض في السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت الناتج عن عرض السيولة في السوق النقدي يفسر هذا الفائض بزيادة حجم الودائع لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت وحجم القروض الممنوحة من قبله.

أولا:تطور حجم الودائع المودعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

يستقبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت ودائع من الجمهور سواء أن كانوا أفرادا أو مؤسسات، وتختلف هذه الودائع من ودائع جارية وودائع تحت الطلب حيث يمثل الجدول الأتي تطور المجموع الكلي لهذه الودائع.

الجدول رقم:(3-1)تطور الحجم الكلي للودائع لبنك بدر وكالة تيسمسيلت (2011-2016)

الوحدة :دج

السنوات	حجم الودائع
2011	1972000,00
2012	6230000,00
2013	28550000,00
2014	52400000,00
2015	6000000,00
2016	39433587,00
المجموع	134495587,00

المصدر: نظام sybu بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

من خلال الجدول نلاحظ أن الحجم الكلي للودائع في تزايد حيث أن سنة 2011 بلغ 1972000دج ليصبح سنة 2012 مبلغ 6230000 دج ويستمر في الارتفاع ليصل إلى52400000 دج سنة2014، ومن ثم ينخفض حجم هذه الودائع في السنة الموالية 2015 ليصبح 6000000 دج ليرتفع مجددا ويصل39433587 دج في السنة الأخيرة 2016، وها ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (3-4) منحنى بياني لتطور الحجم الكلي للودائع لبنك بدر وكالة تيسمسيلت

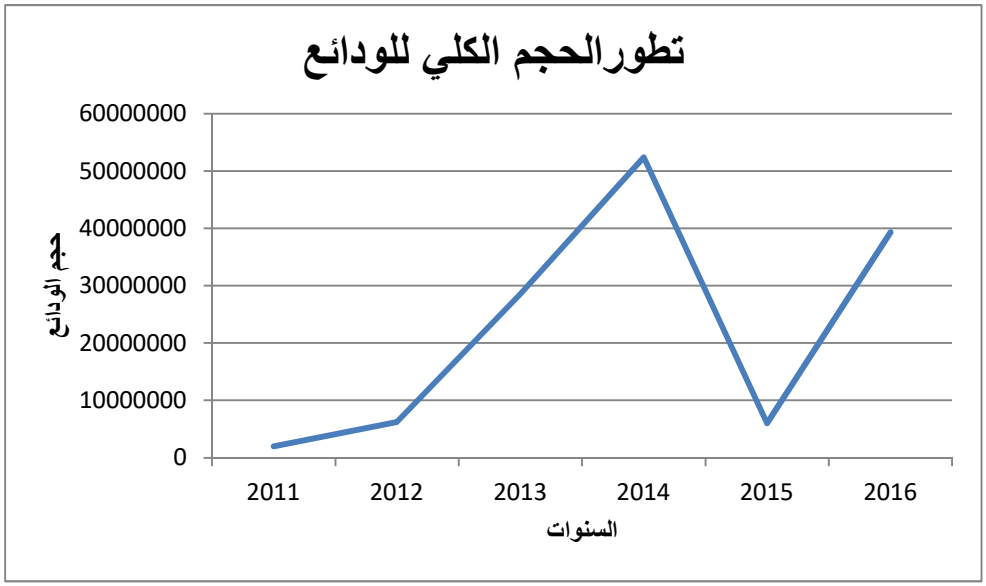

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال المنحنى: إن ارتفاع الحجم الكلي للودائع من2011 الى2014 دلالة على وجود فائض في السيولة في السنوات الثلاثة وانخفاض هته الودائع سنة 2015 يدل على نقص السيولة ومن ثم يتحسن الوضع في سنة2016 ويرتفع حجم الودائع من جديد.

ويمكن تفسير ارتفاع السيولة خلال الفترة (2011-2014)بالوضعية المالية الجيدة للجزائر خلال هذه الفترة نتيجة تحسن في مؤشرات اقتصادها الكلي.

ثانيا: تطور حجم القروض الممنوحة خلال 2011-2016

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت مجموعة من القروض أهمها قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تختلف من سنة إلى أخرى وهذا ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم:(3-2) تطور حجم القروض الممنوحة من قبل بنك بدر وكالة تيسمسيلت (2011-2016)

الوحدة:دج

السنوات	قروض طويلة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض قصيرة الأجل	المجموع
2011	-	291967,00	-	291967,00
2012	513000,00	256196,00	197200,00	966396,00
2013	328000,00	194051,00	976293,00	1498344,00
2014	1291523,00	3964485,00	1358890,00	6614898,00
2015	236233,00	1669254,00	1041789,00	2947276,00
2016	1680600,00	90000,00	13400,00	1784000,00
المجموع	4049356,00	6375953,00	3587572,00	14012881,00

المصدر : نظام sybu بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

من خلال الجدول نلاحظ أن هنالك تذبذب في تطور حجم القروض حيث تبين لنا أن حجم القروض طويلة وقصيرة الأجل في سنة 2011 منعدمة تماما على عكس قروض متوسطة الأجل حيث بلغت291967 دج في السنة نفسها أما سنة 2012 ارتفع حجم القروض قصيرة وطويلة الأجل(513000 دج, 197200دج)على غرار قروض متوسطة الأجل فقد انخفضت بشكل طفيف لتصبح 256196 دجأما سنة 2013 فانخفض حجم كل من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل (328000 دج, 194051 دج) صاحبه ارتفاع في حجم قروض طويلة الأجل في نفس السنة أما سنة 2014 ارتفع حجم القروض قصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل بشكل ملحوظ لتصبح على التوالي (1291523 دج, 964485 دج,1358890 دج) أما في السنتين

الأخيرتين (2015,2016) فكان هناك انخفاض كبير في حجم القروض بأنواعها الثلاثة غير أن قروض طويلة الأجل في السنة الموالية 2016 ارتفعت من جديد لتبلغ1680600 دج أما قروض متوسطة وقصيرة الأجل استمرت في الانخفاض في هته السنة لتصبح على التوالي(90000 دج, 13400 دج) وهذا مايوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (3-5) منحنى بياني لتطور حجم القروض(قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) لبنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016)

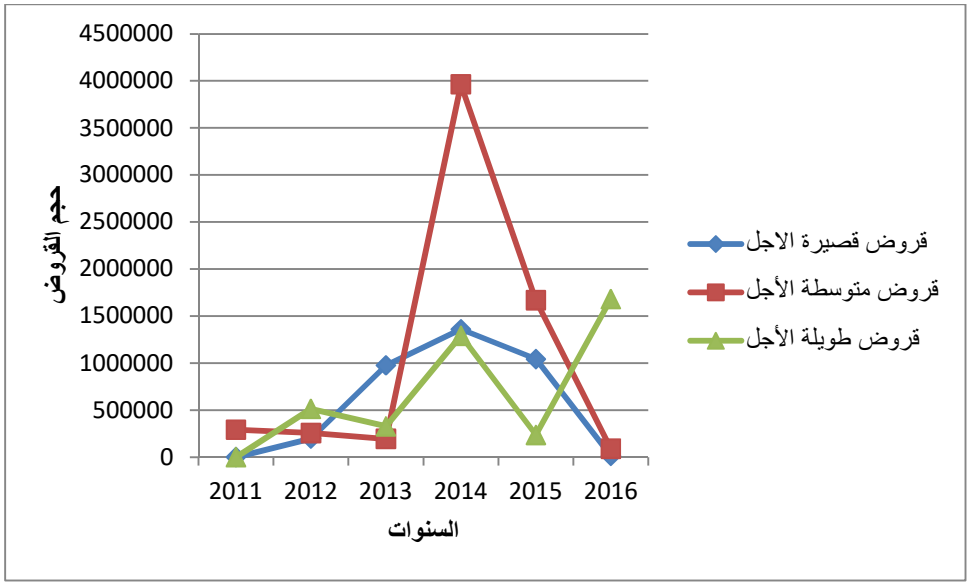

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ من خلال المنحني أن في سنة 2011 انعدام القروض قصيرة والطويلة دلالة على عدم طلب عليها على عكس قروض طويلة الأجل، ومن ثم بدأت جميع هذه القروض في الارتفاع إلى غاية سنة 2014 حيت بلغت أعلى مستوى لها نظرا لاستخدام تقنيات جديدة في هته السنة لجذب الزبائن ونظرا لطلب على قروض الاستثمارية(طويلة الأجل) أكثر من قروض الاستغلال(قصيرة الأجل) ومن ثم ينخفض حجم القروض متوسطة وقصيرة الأجل يدل على نقص الطلب(تأثير العوامل طبيعية) كالقروض الموسمية صاحبه ارتفاع في حجم القروض طويلة الأجل.

وفيما يلي نقدم جدولا يمثل التطور الكلي لحجم القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

وذلك خلال الفترة(2011-2016)

الجدول رقم:(3-3) تطور الحجم الكلي للقروض الممنوحة من قبل بنك بدر وكالة تيسمسيلت (2011-2016)

الوحدة:دج

السنوات	الحجم الكلي للقروض(قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل
2011	291967,00
2012	966396,00
2013	1498344,00
2014	6614898,00
2015	2947276,00
2016	1784000,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحجم كلي للقروض في تزايد ملحوظ حيث بلغ 291967دج سنة 2011 ليرتفع سنة2012ويصبح966396 دج ويستمر في الارتفاع ليصل إلى 6614898 دج سنة2014 ومن ثم ينخفض بشكل كبير ليصبح2947276 دج سنة2015 ويستمر في الانخفاض إلى غاية178400دج سنة 2016. وهذا ما يتضح من خلال المنحنى البياني الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم:(3-6) منحنى بياني لتطور الحجم الكلي للقروض الممنوحة من بنك بدر وكالة تيسمسيلت(2011-2016)

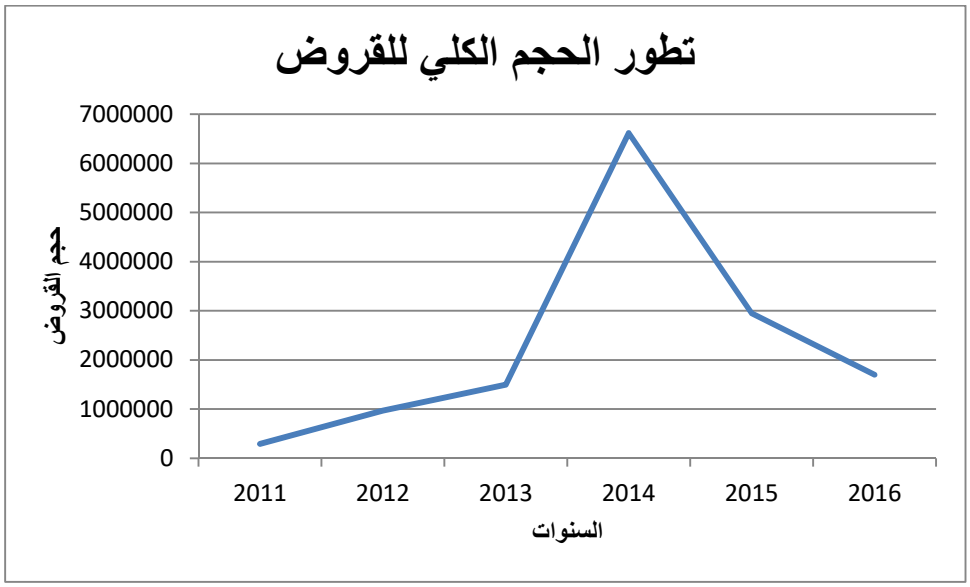

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال المنحنى نلاحظ أن تزايد الحجم الكلي للقروض الممنوحة دلالة على وجود سيولة كبيرة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت خلال هته السنوات وانخفاض حجم القروض في السنتين الأخيرتين يدل على نقص حجم السيولة لديه من جهة وقلة المشاريع الاستثمارية على مستوى إقليم الولاية من جهة أخرى بسب بعض العراقيل خاصة عدم توفر العقار الصناعي.

ثالثا: تحليل نسب سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

من أهم النسب هي:السيولة القانونية والرصيد النقدي وهي مبينة في الجدول التالي:

تقيس نسبة السيولة مدى كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت في توفير السيولة اللازمة الالتزامات وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم:(3-4) يبين نسب سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت(2014-2016)

النسبة	كيفية حسابها	سنة2014	2015	2016
السيولة القانونية	أصول نقدية+ شبه نقدية / إجمالي الودائع	13744601 / 52400000 %26	1690371 / 6000000 %28	20505465 / 39433587 %52
الرصيد النقدي	النقد لدى البنك المركزي+النقد في الصندوق+أرصدة نقدية أخرى / إجمالي الودائع	6265254 / 52400000 %12	835118 / 6000000 %14	7492381 / 39433587 %19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من البنك.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت يتوفر على السيولة القانونية الكافية لمواجهة الالتزامات حيث تطورت هذه النسبة بالارتفاع من سنة 2014الى سنة 2015(26%،28%) حتى وصل إلى 52% في سنة 2016و هذا ما تؤكده نسبة الرصيد النقدي إذا كانت نسبة الصيد النقدي جيدة لمواجهة طالبات الودائع لأنها كثيرة التعرض للسحب.

المطلب الثالث:أدوات السياسة النقدية التي لها دور في التأثير على سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

يعتبر الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم من أهم الأدوات التي يؤثر بها بنك الجزائر على البنوك التجارية وذلك من خلال تأثيره في حجم الائتمان.

أولا: الاحتياطي الإجباري :

أن لا تتعدي نسبة الاحتياطي الاجباري28% ، حيث قام بنك الجزائر بتخفيض الاحتياطي الإجباري سنة2016 من 12% الى08% وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم:(3-5) تطور نسبة الاحتياطي الإجباري(2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الاحتياطي الإجباري	%10	%11	%12	%12	%12	%08

المصدر:بنك الجزائر التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2011-2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاحتياطي الإجباري في تزايد مستمر(10%الى12%) الى غاية سنة 2013 ليستقر عند نسبة12% إلى غاية2015 ليبدأ في الانخفاض بشكل ملحوظ ليبلغ سنة2016 نسبة08% وهذا ما يتضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم:(3-7) منحنى بياني لتغير نسبة الاحتياطي الإجباري(2011-2016)

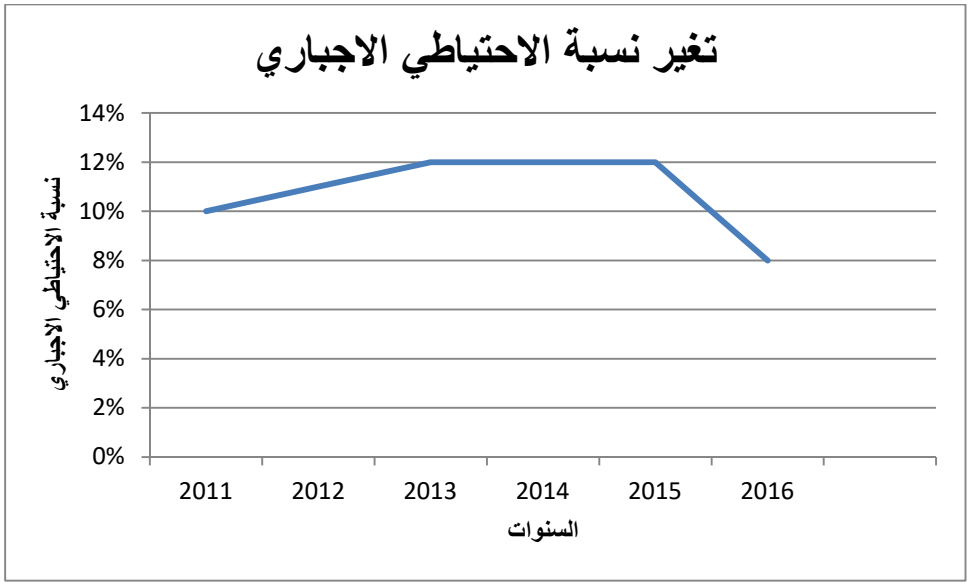

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال المنحنى: نلاحظ أن رفع نسبة الاحتياطي الإجباري خلال السنوات 2011-2015 دلالة على وجود فائض في حجم السيولة لدى البنوك يراد من خلال رفع هذه النسبة امتصاص هذا الفائض، أما خفض هذه النسبة في سنة 2016 دلالة على نقص في حجم السيولة مما استدعى ضخ سيولة وهذه النسب يطبقها البنك المركزي تماشيا مع طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.

- **أثر الاحتياطي الإجباري على حجم الودائع:**

كما هو متعارف عليه أن نسبة الاحتياطي الإجباري تخصم من الحجم الكلي للودائع وتبقى محتجزة لدى البنك وتدخل هذه النسبة ضمن الاحتياطات في ميزانية البنك التجاري، ويضح أثر الاحتياطي الإجباري من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم:(3-6) خصم نسبة الاحتياطي الإجباري من الحجم الكلي للودائع

الوحدة:دج

السنوات	حجم الكلي الودائع	نسبة الاحتياطي	حجم الودائع المجمدة
2011	1972000,00	0,10	197200
2012	6230000,00	0,11	685300
2013	28550000,00	0,12	3426000
2014	52400000,00	0,12	6288000
2015	6000000,00	0,12	720000
2016	39433587,00	0,08	3154686,96
المجموع	134585587,00		14471186,96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن بعد خصم نسبة الاحتياطي الإجباري يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المجمدة ويصبح حجم الودائع كالتالي:

جدول رقم(3-7) حجم الودائع المستغلة من قبل البنك(2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الكلي للودائع	1972000	6230000	28550000	52400000	6000000	39343587
حجم الكلي للاحتياطات	197200	685300	3426000	6288000	720000	3154687
حجم الودائع المستغلة من البنك	1774800	5544700	25124000	46112000	5280000	36188900

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات سابقة.

من خلال الجدول نلاحظ أن كلما زادت نسبة الاحتياطي زاد حجم الاحتياطات مما يؤثر سلبا على سيولة البنك بإبقاء جزء من الودائع بشكل احتياطات نقدية معطلة أما في حالة تخفيض تلك النسبة يؤدي إلى استغلال تلك الاحتياطات مما يزيد في سيولة البنك.

إن رفع نسبة الاحتياطي الإجباري من قبل البنك المركزي يؤدي إلى انخفاض قدرته في خلق الودائع بأضعاف هذا الارتفاع مما ينقص في سيولة البنك ومنه التأثير على حجم القروض الممنوحة .

أما خفض هذه النسبة من قبل بنك الجزائر في السنة الأخيرة(2016) يؤدي إلى تمكين البنك من استغلال تلك الودائع المجمدة وبالتالي ارتفاع سيولة البنك وإتاحة الفرصة بشكل أكبر للبنك قصد تحويل هذا الحجم من السيولة إلى قروض بمختلف أنواعها.

هذه النتائج تشير إلى أن رفع نسبة الاحتياطي الإجباري وخفضها يدل على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك التجارية وهذا تطبيقا للسياسة النقدية المعتمدة.

ثانيا: معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم من بين أهم أدوات السياسة النقدية التي يعتمد عليها بنك الجزائر في توجيه سياسته النقدية، حيث يستخدم في التأثير على سيولة البنوك التجارية من خلال التأثير على حجم القروض، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم:(3-8)تطور معدل إعادة الخصم (2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة الخصم	%4	%4	%4	%4	%4	%3.5

المصدر:تقارير السنوية لبنك الجزائر 2011-2016

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم استقر عند 4% من سنة 2011 إلى غاية 2015 لينخفض إلى 3.5%سنة 2016.

استقرار معدل الخصم وثباته عند 4% يراد من خلاله تطبيق سياسة توسعية

- **أثر معدل إعادة الخصم على حجم القروض الممنوحة**

يؤثر معدل إعادة الخصم على حجم القروض الممنوحة من خلال تأثيره في معدل الفائدة.

إن خفض معدل إعادة الخصم من قبل بنك الجزائر يؤدي إلى انخفاض حجم القروض المخصومة من قبله وبالتالي زيادة حجم الاحتياطات لدى البنك مما يؤدي إلى خفض معدل الفائدة (هذا المعدل يكون أكبر من معدل إعادة الخصم) وبالتالي زيادة الطلب على القروض أي ارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل البنك وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم:(3-9) أثر معدل إعادة الخصم على حجم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت(2011-2016)

السنوات	معدل إعادة الخصم %	معدل الفائدة المطبق على القروض من قبل البنك %	الحجم الكلي للقروض الممنوحة (2011-2016) دج
2011	4	-	291967
2012	4	-	966396
2013	4	5	1498344
2014	4	5.25	6614898
2015	4	6	2947276
2016	4	6.25	1784000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم3و8

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت ارتفع من سنة 2011الى غاية سنة2014 حيث بلغ في هذه السنة(2014) أعلى مستوى له 6614898 دج ومن ثم يبدأ في الانخفاض التدريجي ليصل سنة 2016الى 1784000 دج .

ارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت دلالة على تزايد الطلب عليها في هذه السنوات وبالتالي تحقق الهدف المسطر من قبل بنك الجزائر من خلال الاستقرار في معدل الخصم على الرغم من الانخفاض التدريجي لحجم هذه القروض في السنتين الأخيرتين(2015-2016) وهذا راجع لعوامل أخرى العرض والطلب.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت يحتوي على فائض في السيولة، يتبين ذلك من خلال ارتفاع حجم الودائع الموجودة لدى البنك وكذا تطور حجم القروض الممنوحة من قبله.

فمن خلال الدراسة التطبيقية التي تما القيام بها لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت تبين لنا أن بنك الجزائر يؤثر على سيولة البنوك التجارية، من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت باستعمال أداتان رئيسيتان من أدوات السياسة النقدية وتتمثل في الاحتياطي الإجباري الذي يفرضه بنك الجزائر على البنوك التجارية وأداة معدل إعادة الخصم اللذان أثبتا نجاعتهما في التأثير على السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية، هذه الأخيرة التي يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية بغرض التأثير والرقابة على الائتمان.

كما تمكنا في هذا الفصل إعطاء مختلف أدوات وأهداف السياسة النقدية، بداية بالأدوات الكمية ثم الكيفية وأدوات الرقابة المباشرة، هذه الأدوات التي تساهم في الوصول إلى أهداف السياسة النقدية المتمثلة في استقرار الأسعار، محاربة البطالة تحسين، ميزان المدفوعات، تحقيق النمو.

أما بالنسبة للسيولة البنوك التجارية فتنطلق من مفهوم البنوك التجارية الذي لها العديد من التعاريف المختلفة إضافة إلى موارد واستخداماتها وباعتبار أن السيولة هي من أهم خصائص البنوك التجارية فتمكنا من خلال الفصل الثاني إعطاء مفهوم وأهمية للسيولة الذي تم التطرق إليه من زوايا مختلفة، بالإضافة إلى أهم أنواع ونسب السيولة من خلال تقيم كفاءة السيولة من متطلبات والعوامل المؤثرة فيها.

وفيما يخص العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى البنوك التجارية توصلنا من خلالها إلى أن السيولة من أهم الركائز التي تقوم عليها البنوك التجارية والتأثير فيها يتوقف على مدى فعالية السياسة النقدية والأدوات المؤثرة فيها، إذ يعتبر التحكم في السيولة المصرفية من أهداف السياسة النقدية.

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة تطبيق سياسة نقدية مستقلة إلا أن ذلك صعب نوعا ما بسبب وجود عدة عراقيل تمنع تطبيق سياسة نقدية فعالة و ومن أهم هذه العراقيل اعتمادها بشكل كبير على مدا خيل البترول مما يجعل اقتصادها مضطرب نظرا لتقلبات السوق العالمية.

تشهد البنوك التجارية في الجزائر فائضا كبيرا في السيولة مما استدعى استحداث آليات جديدة لامتصاصها،من أهمها أداة استرجاع السيولة و تسهيلة الودائع التي يعتمد عليها بشكل كبير نظرا لقدرتهما في امتصاص أكبر قدر من السيولة الفائضة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تمحورت الفرضية حول اعتبار أن السياسة النقدية تستخدم التقنيات الكمية لتوجيه الائتمان مما يؤثر على سيولة البنوك التجارية وما تم التطرق إليه يثبت أن سعر الخصم من بين مجموعة الأدوات الكمية بالإضافة إلى الأدوات النوعية وأدوات الرقابة المباشرة التي تؤثر على حجم الائتمان مما ينعكس على سيولة البنوك التجارية.

الفرضية الثانية: تمحورت الفرضية حوا اعتبار أن أهمية السيولة تكمن من خلال قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب وقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة للسيولة في البنوك التجارية وما تم الوصول إليه يبين أن السيولة هي أهم ركائز البنوك التجارية والتي تستخدمها لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال إما من خلال سحب الودائع أو من خلال الإقراض كما تبين أن هنالك مجموعة من النسب والمؤشرات تستخدم لقياس سيولة البنوك.

الفرضية الثالثة:تمحورت الفرضية حول اعتبار أن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر على السيولة عن طريق سعر الفائدة وما تم التطرق إليه يبين أن السياسة النقدية في الجزائر تستخدم مجموعة من الأدوات للتأثير على سيولة البنوك التجارية أدوات مباشرة وغير مباشرة غبر أن الواقع أثبت نجاح الأدوات غير المباشرة مثل الاحتياطي الإجباري على حساب الأدوات مباشرة.

الفرضية الرابعة:تمحورت الفرضية حول اعتبار أن لحجم الودائع النقدية تأثير على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية وما تم التوصل إليه من خلال دراستنا التطبيقية يثبت أن حجم الائتمان يتأثر بشكل كبير بحجم الودائع أي وجود علاقة طردية بمعنى كلما ارتفع حجم الودائع ارتفع معه حجم الائتمان.

النتائج المتوصل إليها التالية:من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج تنقسم الى

- ✓ **نتائج الدراسة نظرية:**

1. تستخدم السياسة النقدية من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية بالإضافة إلى أدوات الرقابة المباشرة.
2. ينتقل تأثير أدوات السياسة النقدية عبر مجموعة من القنوات تسمى قنوات الإبلاغ,
3. ليس فقط نقص السيولة هو الذي يشكل خطر بالنسبة للبنوك وعلى رأسها البنوك التجارية وإنما حتى الفائض فيها يمثل خطر وتنجر عنه مشكلات أخرى.
4. تحافظ البنوك التجارية على مستوى من السيولة التي تمكنها من تعظيم الأرباح وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة التي تمكنها من مواجهة طلبات السحب.
5. تمثل نسبة السيولة العامة والرصيد النقدي مجموعة المؤشرات التي تستخدم لقياس سيولة البنوك التجارية.

6. يلعب البنك المركزي الجزائري دورا هاما اتجاه البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وله القدرة على التأثير على سيولتها من خلال التأثير في أسعار الفائدة عن طريق سعر إعادة الخصم.
7. تحولت أداة الاحتياطي الإجباري من مجرد أداة وقائية لصالح المودعين الى وسيلة تقنية يستعملها بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية.
8. بغية إرساء نجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وتحسين آلياتها قام بنك الجزائر بتحديد كيفيات تطبيق أداة عمليات السوق المفتوحة .

✓ **نتائج الدراسة التطبيقية**

1. يملك بنك الجزائر مجموعة من الأدوات الكمية التي يؤثر من خلالها على سيولة البنوك التجارية من أهمها الاحتياطي الإجباري وكذا سعر الخصم، وأدوات كيفية يستعملها عندما يكون تطبيق الأدوات الكمية غبر فعال حسب السياسة النقدية المتبعة.
2. إن رفع نسبة الاحتياطي الإجباري وتخفيضها من قبل بنك الجزائر دلالة على جعلها أداة للتحكم في السيولة لدى البنوك التجارية.
3. أثبت الواقع فعالية تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على سيولة البنوك التجارية على حساب الأدوات الكيفية.
4. بالنظر إلى حجم الودائع وحجم القروض الممنوحة يمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت يحتوي على فائض في السيولة.

التوصيات:

بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات:

✓ وضع خطط مرنة لإدارة السيولة ومراجعتها باستمرار لتجنب فائض/نقص السيولة من خلال تقييم التدفقات النقدية الصادرة بالإضافة إلى التزامات البنك.

✓ تعزيز آليات السياسة النقدية مما يؤدي الى تحسين قدرة السياسة النقدية على التأثير الفعلي للسيولة المصرفية.

✓ وجب التنسيق بين السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة السياسة المالية من أجل تفعيلها بشكل أكبر وتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

آفاق الدراسة:

إن دراستنا هذه لا تعدوا أن تكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية في النشاط المصرفي ونتمنى أن نكون وفقنا في تقديم ومناقشة الدراسة بصورة معقولة على أن يتم الإلمام بالموضوع مستقبلا خاصة أن هذا المجال واعدا باستقطاب الباحثين.

وبهذا نكون قد فتحنا مجال بإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نفيه حقه، وعليه يمكن التطرق مستقبلا الى :

- **آليات التأثير بنك الجزائر على السيولة المصرفية ومدى فعاليتها.**
- **دور نسب السيولة في منح الائتمان لدى البنوك التجارية.**

المصادر والمراجع

❖ **قائمة المراجع:**

أولا: باللغة العربية.

أ- الكتب:

1- أسعد حميد العلي، "**إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**"، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

2- إياد عبد الفتاح النسور، "**المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**"، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

3- خبابة عبد الله،" **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، الناشر مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009.

4- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى2013، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

5- ضياء مجيد الموسوي، "**الاقتصاد النقدي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993.

6- طارق الحاج،" **المالية العامة**"، الطبعة الأولى1999، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان.

7- لحلو موسى البخاري،" **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**"، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت،2010.

8- مُحَمَّد ضيف الله القطابري، "**دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية– تحليلية– قياسية)**"، الطبعة الأولى 2011، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

9- أحمد رمضان نعمة الله، مُحَمَّد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

10- أحمد شعبان مُحَمَّد علي، "**السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي**"،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

11- أسامة مُحَمَّد الفولي، مجدي محمود شهاب، "**مبادئ النقود والبنوك**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.

12- السيد متولي عبد القادر، "**اقتصاديات النقود والبنوك** "، الطبعة الأولى 2010، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2009.

13- الطاهر لطرش، "**الاقتصاد النقدي والبنكي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،01-2013.

14- أنس البكري، وليد صافي،" **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى 2009، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.

15- إياد عبد الفتاح النسور،" **أساسيات الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2013.

16- إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، "**محاسبة المنشآت المالية(البنوك وشركات التأمين)**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

17- بخراز بعدل فريدة، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 02-2000.

18- بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، الطبعة الثانية2000، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

19- جودت جعفر خطاب، "**إعادة هيكلة البنوك دراسة تطبيقية**" ، الطبعة الأولى، دار دجلة ، عمان، 2009.

20- حربى مُحَمَّد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى2014، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.

21- حسام علي داوود،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الرابعة 2016، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

22- حسين مُحَمَّد سمحان، إسماعيل يونس يامن، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، الطبعة الأولى 2011، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.

23- حكيم براضية، جعفر هني مُحَمَّد ، "**دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

24- خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرافعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

25- رحيم حسين، "**النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

26- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "**البنوك المركزية والسياسات النقدية**"، الطبعة2006، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

27- زينب عوض الله، أسامة مُحَمَّد الفولي، "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2003.

28- شقيري نوري موسى، وآخرون، "**المؤسسات المحلية والدولية**"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

30- صادق راشد الشمري،"**إدارة البنوك الواقع والتطبيقات العملية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

31- صالح مفتاح، "**النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

32- ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي الكلي** "،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005.

33- ضياء مجيد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2005.

34- ضياء مجيد، "**الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية– البنوك التجارية– البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2008.

35- طارق عبد العال حماد، "**إدارة السيولة في الشركات والبنوك(قياس وضبط السيولة)**"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2012.

36- عاطف جابر طه عبد الرحيم، "**تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

37- عبد الحميد عبد المطلب، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

38- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "**أسواق المال وتمويل المشروعات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

39- عبد الغفور إبراهيم أحمد،" **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، الطبعة الأولى 2013، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

40- عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**"، الناشر الدار الجامعية، الاسكندرية ،2014.

41- عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2003.

42- عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية.

43- علي عبد الوهاب نجا، مُحَمَّد عزت غزلان، عبير شعبان عبدة، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

44- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، **"محاسبة البنوك"**، الطبعة الثالثة، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

45- فليح حسن خلف، "**النقود والبنوك**"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

46- مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

47- محمود حسين الوادي، حسين مُحَمَّد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **"النقود والمصارف"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2014.

48- ناظم مُحَمَّد نوري الشمري، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،2006.

49- نزار سعد الدين العيسى، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة ودار العلمية الدولية، عمان، 2001.

50- نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.

51- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، "**المنشأة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**"،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.

52- عبد اللاوي مفيد،" **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**"، مطبعة مزوار، الوادي ، 2007.

53- عبد المجيد قدي،" **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

54- محب خلة توفيق، "**الحراك النقدي والمصرفي المعاصر**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2015.

ب: الرسائل والأطروحات.

55- محرزي جلال، "**نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2006.

56- آيت وازو زاينة،" **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 25-09-2012.

57- بن عبد الفتاح دحمان، "**السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)**"، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، أفريل 2004.

58- بنابي فتيحة،" **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، (دراسة نظرية)**"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

59- جعفر هني محمد، "**إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية**"، رسالة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف، 2011.

60- حكيم براضية، "**التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة مالية،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010-2011.

61- حورية حمني، "**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها–حالة جزائر–**"، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

62- دبات أمينة، "**السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

63- سيرين سميح أبو رحمة،"**السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة –دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**–"،رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية بغزة ،2009.

64- عبد الله ياسين، "**دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013-2014.

65- عبد الواحد غردة، "**ضوابط الائتمان في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة)**"، رسالة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص نقود وتمويل كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2003.

66- عمروش شريف،" **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**"، رسالة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، جانفي2005.

67- نصر رمضان احلاسه، "**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة–دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة–**"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية–غزة، 2013.

68- وجدي جميلة، "**السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم،(دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2014)**"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2015-2016.

69- ويس صارة، "**فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية**"، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011.

70- موسى مبارك أحلام، "**آلية رقابة البنك الجزائري المركزي على أعمال البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية– دراسة حالة بنك الجزائر–**" رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004. الإسلامية ،2005 .

ج: المجلات:

71- أحلام بوعبدلي،حمزة عمي سعيد،"**دعم مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**"مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7العدد2، 2014.

72- بلال نوري سعيد الكروي، "**تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة– دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين ولرشيد**"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24.

73- حكيم براضية،"**إدارة مخاطر السيولة النظامية كمدخل لدعم سلامة النظام المالي**"، مجلة رؤى اقتصادية ، مجلة محكمة تصدر عن جامعة الوادي،العدد الثامن،2015.

74- رايس فضيل،"**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000–2011)**" ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 23 شتاء ربيع، 2013.

75- رجراح وهيبة، "**إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**"،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد05، 2014.

76- علي محي الدين القره داغي، "**إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية– دراسة فقهية اقتصادية–** "، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2010.

77- مُحَّد راتول، صلاح الدين كروش،" **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010** "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2016.

78- مُحَّد االجموعي قريشي ،"مداخلة بعنوان: "**أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**"، مجلة الباحث، العدد09،جامعة ورقلة،13أفريل 2011.

د: الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

79- إبراهيم عبد الحليم عبادة، "**السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**"، مقدم الى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير بعنوان: "**الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل**"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-2011/2/24.

80- أحمد سعد الرباطي، صابرين المبروك الحداد، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية مشاركة بعنوان:" **إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية , الأسس والنظريات**"28-30 يوليو2015.

81- هند يوسف أبو قرون، "**إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** " المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، 2005.

هـ: النصوص القانونية والتشريعية.

82- القانون رقم 88-06 مؤرخ 12جانفي 1988يعدل ويتتم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19أوت.

83- القانون 10/90، المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أفريل 1990.

84- مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية العدد 16-1982/03/11.

85-النظام رقم 91-08 مؤرخ 14أوت ، الجريدة الرسمية العدد24 مؤرخ في 29 مارس 1992.

86- التعليمة رقم 02-2002 الصادرة في 11أفريل 2002.

87- التعليمة رقم 05/04الصادرة ي 14جوان 2005.

و: المواقع الالكترونية.

88- www.badr-bank.net consulte le 10/04/2017.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

أ: الكتب.

88- Crose. H D &Memet GM**"Management polictes for Commercial bank"** 2edition .prentce Hall ING Englewood cliffs New Jerse 1978.

89-B.Bernier et y. Simon, **" initiation a la macroéconomie "**, 1edition , paris, 1989.

❖ **مصادر أخرى:**

90- معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية **وكالة تيسمسيلت**.

91- مقابلة مع موظفة " مكلفة بمصلحة الزبائن" بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، يوم 09 أفريل2017.

92-Agenda Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, 2009.

الملاحق

ملحق رقم01:نموذج شيك بنكي لبنك (Badr)

ملحق رقم 02:طلب فتح حساب للأطفال

ANNEXE N° 2 A LA DECISION REGLEMENTAIRE N° 47 DU 14/11/95

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN COMPTE EPARGNE JUNIOR

Je soussigné

Nom .....
Prénom.....
Né (e)..... **à**.....
Adresse personnelle complète.....
.....
Titulaire de la C.N.I ou ..... **N°**.....
Délivré (e) le.....**Par**.....
Agissant en qualité de (1).....

Demande l'ouverture d'un compte sur livret ''épargne junior''
Au profit de l'enfant mineur
Nom et prénom.....
Date et lieu de naissance.....
Demeurant à (Adresse complète).....

Il est expressément convenu que les conditions d'ouverture et de fonctionnement du dit compte sont celles prévues par les principes généraux ci-contre.

En cas de retrait total ou partiel du capital épargne, je m'engage à ouvrir un livret épargne banque, au nom titulaire du compte ''épargne junior'', pour permettre d'y loger l'éventuel avoir du compte ''épargne junior''.

Je m'engage à supporter les conséquences pouvant résulter de la perte, vol, ou destruction du livret ainsi que tout usage frauduleux qui pourrait en être fait, à moins que je n'ai en temps opportun, avisé par écrit la Direction de l'agence qui me l'a délivrée.

Je m'engage à avisé la Banque de l'Agriculture et de Développement Rural, de tout changement pouvant survenir dans les renseignements indiqués ci-dessus

Nom et prénom du soussig né
Précédée de la Mention ''LU ET APPROUVE''

FAIT A .....**Le**.....

(1) Mettre l'indication appropriée : Père, Mère, etc.....

Je reconnais avoir reçu (e) ce jour le livret ''épargne junior'' n°.....

A.....**Le**.....

(CA 356)

الملحق رقم03: نموذج sybu.

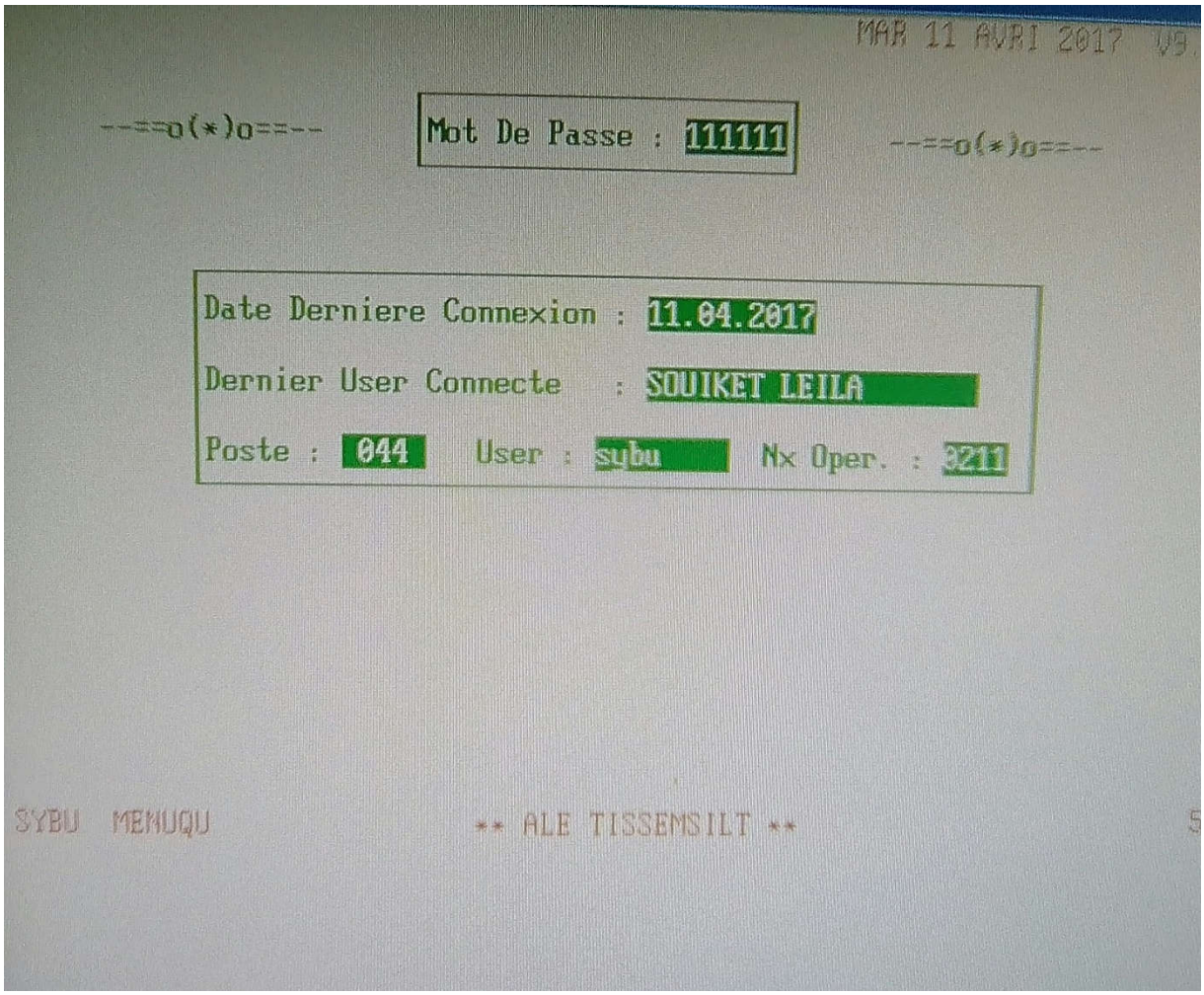

الملحق رقم04: نموذج sybu

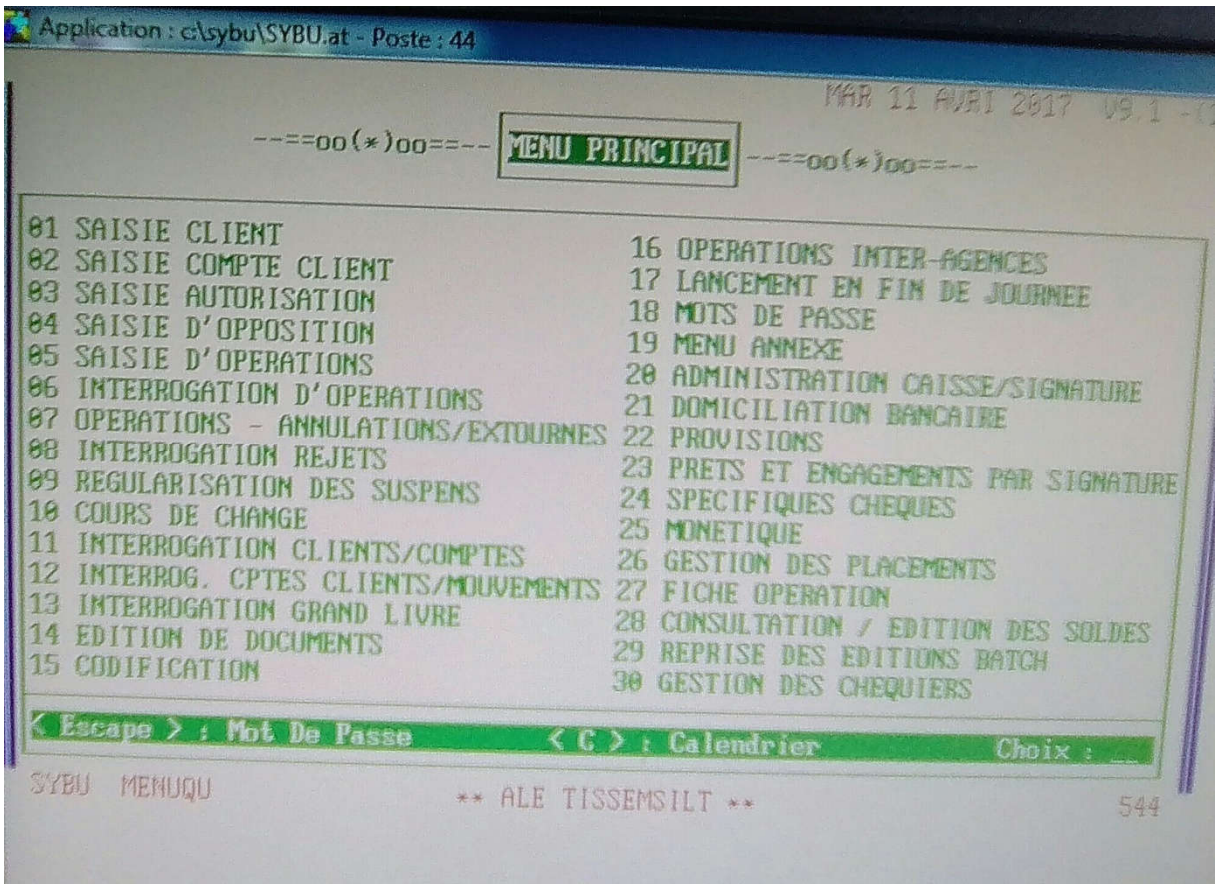

ملحق رقم05: نموذج عن بطاقة CIB.

ملحق رقم06: نموذج عن بطاقةCBRI

ملحق رقم07: نموذج عن بطاقة TAWFIR

ملحق رقم08: نموذج عن بطاقة GOLD